

**الوضع الإداري لمدينة النجف الأشرف وأثره في
النشاط السياسي للحوزة العلمية ١٩١٧ - ١٩٢٤
دراسة تاريخية وثائقية**

الدكتور

عبد الستار شنين الجنابي

جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

الوضع الإداري لمدينة النجف الأشرف وأثره في النشاط السياسي للحوزة العلمية ١٩١٧ - ١٩٢٤ دراسة تاريخية وثائقية

الدكتور

عبد الستار شنين الجنابي

جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

المقدمة:

تعد النجف الأشرف مدينة تاريخية ودينية مقدسة، لها مكائنها الخاصة ليس في العراق فحسب وإنما في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وقد ارتبطت نشأة مدينة النجف الأشرف بضريح الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وهي بذلك إنموذج للمدينة الدينية كما هي مكة المكرمة، والمدينة المنورة، حيث ظهرت ونمت تحت تأثير الوظيفة الدينية. والنجف الأشرف بدأت نشأتها نواة صغيرة حول الضريح المقدس، ثم توسعت تدريجياً مع ازدياد عدد الساكنين والمجاورين والزائرين. ومن توسع النواة ونشوء أول سوق للمدينة وتولد النشاط التجاري والحرفي، نمت وتوسعت أوجه النشاط الأخرى التي ارتبطت بشكل مباشر بالجانب الديني كالزيارة والدفن.

وكنتيجة حتمية للوظيفة الدينية ظهر النشاط العلمي كعامل جديد ومؤثر في ازدياد عدد المهاجرين الجدد إلى النجف الأشرف، مما أدى إلى سرعة توسع المدينة وزيادة عدد السكان. ومع نشوء الحوزة الدينية وتكامل مدرسة النجف الأشرف العلمية ظهرت الوظيفة الثقافية للمدينة التي أعطتها بعداً جديداً ومؤثراً.

مع تطور الوظيفة الدينية ظهرت مؤلفات كثيرة تم من خلالها التأكيد

على أهمية أرض النجف الأشرف، وأفضلية السكن فيها، من خلال مجاورة الإمام علي (عليه السلام) في الحياة، والدفن إلى جواره ونيل الشفاعة من الله سبحانه تعالى عنده بعد الممات^(١). كما كان لنشوء المدرسة الأصولية (الاجتهادية) في القرن الخامس الهجري على يد المشايخ الثلاثة المفيد والمرتضى والطوسي، وسيادة هذه المدرسة بعد حسم الصراع الأصولي الأخباري^(٢) لصالح المدرسة الأصولية في النجف على حساب كربلاء، أثره الكبير في ازدياد مكانة النجف الأشرف الدينية ومركزيتها بوصفها مركز التقليد^(٣) والاجتهاد الديني للشيعية من المسلمين، فسيطرت على وجدان وقلوب الملايين منهم. ومع انتهاء النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي أصبحت النجف المركز الأكاديمي الأول للشيعية في العالم .

ومدينة بهذه المكانة المحلية، والإقليمية، والعالمية المتميزة، كان يفترض ان تأخذ مكانتها الحقيقي في التشكيل الإداري للعراق. لا ان توضع في تشكيل إداري ضيق ومعزول لم تتجاوز فيه حجمها كقضاء تابع في أحسن الأحوال . ان التشكيل الإداري الضيق والمعزول الذي وضعت فيه مدينة النجف الأشرف لم يكن عفويًا ، بل كانت هناك أسباب كامنة وراء السياسات الخاصة بسلطات الاحتلال والانتداب البريطاني، ومن بعدها الحكومات العراقية، التي قضت بوضع المدينة في تشكيل إداري ضيق يمنع تحقيق الاتصال بين النجف الأشرف والتجمعات العشائرية التي حولها للحد من تأثيراتها الروحية، والنفسية، والاجتماعية، والسياسية، وإمعاناً في إضعافها اقتصادياً.

كما ان التعديلات الإدارية التي جرت لاحقاً، على الرغم من انها كانت ذات مردود ايجابي لمصلحة المواطن والإدارة الحكومية على حد سواء، إلا انها لم تكن لترقى إلى مستوى أهمية مدينة النجف الأشرف وقدسيتها . إذ بقيت علاقات النجف الأشرف الإدارية بإقليمها ضعيفة جداً، فالمناطق التي ترتبط بالنجف الأشرف إدارياً لا تتناسب مع أهميتها الدينية

والاجتماعية والاقتصادية والخدمات التي تقدمها. فهي لم تتجاوز وضعها كمركز قضاء لا تتبعه سوى ناحية صغيرة، وبعض القرى الصحراوية. وقد استمر وضع النجف الأشرف بهذا الحال حتى ١٩٧٦، حينما صدر المرسوم الجمهوري رقم (٤٢) القاضي بجعل النجف الأشرف مركز محافظة جديدة باسم (محافظة النجف الأشرف) وما تزال النجف الأشرف مستمرة بالتشكيل نفسه والوحدات الإدارية التابعة لها حتى اليوم.

اعتمد البحث على الوثائق العراقية الرسمية غير المنشورة بالدرجة الأولى، وهي على جانب كبير من الأهمية، لأنها توضح مواقف السلطات الحكومية ازاء النجف الأشرف وما يجري فيها من أحداث ومواقف وممارسات. وانها تكشف لنا عن الكثير من الجوانب السرية لتلك المواقف، والتي كانت تتضمن معلومات سرية على درجة كبيرة من الأهمية، تتعلق بمختلف تفاصيل جوانب الحياة العامة في المدينة، ومتابعات دقيقة لما يجري فيها من أنشطة سياسية واقتصادية وفعاليات اجتماعية، كما كان للتقارير الخاصة بالموظفين البريطانيين سواء الذين كانوا يعملون في الحكومة العراقية او الذين يعملون في الهيئات البريطانية الرسمية او غير الرسمية، أثرها في توضيح وجهة النظر البريطانية اتجاه الكثير مما يجري في النجف الأشرف، او ما يتعلق بها من شؤون إدارية واقتصادية وسياسية واجتماعية ، وقد تم معالجة البحث ضمن المحاور التالية:

أولاً: التشكيل الإداري للنجف الأشرف للفترة ١٨٦٤ - ١٩٢٤

١. التشكيل الإداري في العهد العثماني الثاني .
 ٢. التشكيل الإداري خلال فترة الاحتلال البريطاني .
 ٣. التشكيل الإداري بعد قيام الحكم الوطني سنة ١٩٢١ .
- ثانياً: ضيق التشكيل الإداري للنجف والأنشطة السياسية لرجال الدين :
١. التصدي للهجمات الوهابية .

٢. معارضة المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ .
٣. معارضة ومقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي .

١. التشكيل الإداري في العهد العثماني الثاني :

بعد إعادة احتلال العراق من قبل الدولة العثمانية سنة (١٨٣١) وإخضاعه للسلطة المركزية من جديد بدأت التشكيلات الإدارية بالظهور على وفق تشكيل الآيالات^(٤). وفي سنة (١٨٦٤) صدر نظام الولايات الذي لم يطبق في ولاية بغداد إلا على يد الوالي مدحت باشا، حيث قسم العراق على عشرة سناجق كان السادس منها هو سنجق كربلاء. وعند انفصال الموصل سنة (١٨٧٩)، والبصرة سنة (١٨٧٥) كولايات مستقلة عن بغداد، أصبحت ولاية بغداد لا تضم سوى ثلاثة سناجق هي سنجق مركز بغداد، وسنجق الديوانية وسنجق كربلاء، وفي سنة (١٨٧٥) ألغيا سنجقي الديوانية وكربلاء وأصبحا سنجقاً واحداً باسم سنجق الحلة، وكانت النجف الأشرف في هذا التشكيل مركز قضاء تتبعه ناحية الجعارة (الحيرة). وفي سنة (١٨٧٩) أعيد تشكيل سنجق كربلاء من جديد وكانت النجف الأشرف فيه مركز قضاء تتبعه ناحية الكوفة، وناحية الرحبة. وبعد سنة (١٩٠٨) استحدثت ناحية هور الدخن (الحرية) وضمّت إلى قضاء النجف الأشرف سنجق كربلاء^(٥). أنظر الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١) التشكيل الإداري للنجف في العهد العثماني الثاني

ت	السنة	الولاية	السنجق	القضاء	النواحي التابعة
١	١٨٧٥	بغداد	الحلة	النجف الأشرف	الجعارة (الحيرة)
٢	١٨٧٩	بغداد	كربلاء	النجف الأشرف	الكوفة ، الرحبة
٣	١٩٠٨	بغداد	كربلاء	النجف الأشرف	الكوفة، الرحبة، هور الدخن

ومن الجدير بالذكر هنا ان الوحدات الإدارية بدءاً بالولاية ثم السنجق والقضاء والناحية كانت تصنف إلى ثلاث درجات. فكانت ولاية بغداد تصنف من الدرجة الأولى، في حين ان سنجق كربلاء كان يصنف من الدرجة الثانية، اما قضاء النجف الأشرف فكان تصنيفه من أقضية الدرجة الأولى، وكذلك ناحية الكوفة كانت من نواحي الدرجة الأولى، وهور الدخن من الثانية، والرحبة من الثالثة^(٦).

٢. التشكيل الإداري للنجف خلال فترة الاحتلال البريطاني :

مع نزول القوات البريطانية في الفاو في (٦ تشرين الثاني ١٩١٤) لم يكن قد تقرر رسم سياسة معينة للإدارة البريطانية في العراق في المستقبل. لان ذلك سيكون من السابق لأوانه التكهن بنتيجة الحرب وبتسوية سلمية^(٧). لذلك كانت إدارة الناطق المحتلة تدار من البريطانيين مباشرة ومن دون خطة سابقه، عدا مناطق الفرات الأوسط، ومنها النجف الأشرف، حيث كانت تدار من شيوخها وزعمائها المحليين^(٨).

وعلى الرغم من ان (لجنة إدارة ما بين النهرين) التي شكلتها حكومة الحرب البريطانية بعد دخول القوات البريطانية لبغداد، واحتلالها، قد أوصت ان تشكل الأماكن المقدسة في كربلاء والنجف الأشرف جيباً منفصلاً غير خاضع للسيطرة البريطانية المباشرة. إلا ان السير برسي كوكس (Sir Percy Z. Cox) الحاكم الملكي العام أعترض على ذلك في (٧ نيسان ١٩١٧)^(٩). لذلك تقرر تعيين موظفين محليين تابعين للإدارة البريطانية، يكونون وكلاء وممثلين لها .

كانت هذه هي الخطوة الأولى للإدارة البريطانية المباشرة في النجف الأشرف. وكتنفيذ عملي لها، تم في (١ مايس ١٩١٧) تعيين حميد خان^(١٠) ممثلاً للحاكم السياسي في النجف الأشرف، وسركيس افندي خرمة في الكوفة،

ومحمود نديم الطبجللي في ابي صخير^(١١). وما ان انتهت سنة (١٩١٧) حتى كان هناك عشرة حكام سياسيين يديرون عشرة ألوية عراقية، كان لواء الشامية^(١٢) واحداً منها، وتتبع له في الإدارة: النجف الأشرف، والكوفة، والشامية، وابو صخير، وهور الدخن، والمشخاب، وغماس، وكان مقر الحاكم السياسي في مدينة الكوفة^(١٣). وفي هذا التقسيم نرى ان النجف الأشرف قد تم فصلها عن إدارة كربلاء أول مرة خلافاً لما كان متبع في ايام الإدارة العثمانية .

كان كل لواء تحت إمرة ضابط سياسي بريطاني، ويساعده معاونون يشرفون على قضاء او أكثر في اللواء، وكان هذا يجري من قبل أيضاً للنواحي التي يرأسها مدراء عراقيون. كان الضابط السياسي يسيطر على كل الدوائر، وكان يقوم بتفويض سلطاته الإدارية والمالية والقضائية إلى مساعديه في الأفضية^(١٤) .

باشر بصفة حاكم سياسي للواء الشامية خلال فترة الإدارة المباشرة

ثلاثة ضباط هم:

١- الكابتن فرانك بلفور ((F.C.C. Balfour) في (تشرين الأول ١٩١٧). وكان

قد تم تعيين مساعدين له لإدارة مناطق اللواء هما:

أ- الكابتن مارشال (W. M. Marshall) للنجف، الذي باشر مهام عمله

في (١ شباط ١٩١٨) وقتل في (١٩ آذار ١٩١٨) ضمن أحداث ثورة

النجف الأشرف. وخلفه الكابتن كرين هاوس (Greenhouse) الذي

باشر مهام عمله في (٢٣ مايس ١٩١٨) .

ب- الكابتن جيمس سومريز مان ((J. S. Mann) الذي باشر عمله في (٣

أيلول ١٩١٩) وقتل في مدينة الكوفة في اثناء معارك ثورة (١٩٢٠) .

٢- السير رونالد وينكت ((R. Wingate) الذي باشر مهام عمله في (٢٣

مايس ١٩١٨).

٣- الميجر نوربري ((P.F. Norbury الذي استمر في عمله ضابطاً للارتباط السياسي من (١٩١٨) حتى نهاية أحداث ثورة (١٩٢٠) (١٥).

أما بعد انسحاب القوات البريطانية ليلة (١٥ تموز ١٩٢٠) من النجف الأشرف بعد تصاعد أحداث الثورة، فقد تم تشكيل إدارة محلية مؤقتة للإشراف على المدينة، تألفت من لجنة عليا مكونة من الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ محمد جواد الجواهري، والميرزا مهدي كاظم الخراساني، والحاج عبد المحسن شلاش، وغيرهم. وشكلت هذه اللجنة مجلس تنفيذي يتكون من أربعة أعضاء هم رؤساء المحلات الأربعة في النجف الأشرف. ومجلس تشريعي يتكون من ثمانية أعضاء، من كل محلة عضوان (١٦).

استمرت النجف الأشرف تدير نفسها بنفسها حتى يوم (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠) حينما تم توقيع وثيقة تسليم المدينة إلى القوات البريطانية في مقر اللواء (٥٥) في مدينة الكوفة. وبذلك أعيدت المدينة للإدارة البريطانية المباشرة مرة أخرى (١٧).

بعد انتهاء أحداث الثورة وقيام المندوب السامي السير برسي كوكس ((Sir Percy Z. Cox بتشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب في (٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠) (١٨)، استمر العمل بالتشكيلات الإدارية السابقة، حيث عاد حميد خان بصفته قائم مقام لإدارة قضاء النجف الأشرف. وفي (٧ شباط ١٩٢١) وبعد فصل كربلاء عن لواء الحلة، تشكل لواء جديد باسم (لواء كربلاء)، يكون مركزه مدينة كربلاء، يتبعه قضاء كربلاء المركز الذي تتبعه ناحية شفاثة، وقضاء النجف الأشرف (١٩).

وبناءً على ذلك اصدر وزير الداخلية طالب النقيب، بناءً على توجيهات المستشار البريطاني جون فيليببي ((J. philby امراً في (٧ شباط ١٩٢١) بنقل حميد خان من منصب قائم مقام النجف الأشرف إلى منصب متصرف لواء كربلاء، على ان يلتحق فوراً. وفي الوقت نفسه تم تعيين الحاج

على أفندي مظلوم قائمقاماً للنجف^(٢٠) .

أما الكوفة فقد ألحقت بلواء كربلاء بتاريخ (١٦ مايس ١٩٢١) بعد ان صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم (الاثنين ١٦ مايس ١٩٢١) على اقتراح وزارة الداخلية باعتبار الكوفة ناحية تابعة لقضاء النجف الأشرف، وتحويل الوزارة سلطة تعيين الحدود بين لوائي الحلة وكربلاء^(٢١). على اثر حصول خلافات بين لوائي الحلة وكربلاء حول تعيين الحدود بينهما .

بناءً على ذلك فاتحت وزارة الداخلية متصرف لواء كربلاء، ومشاور لواء الحلة لبيان رأيهم في قضية الحدود على ان يأخذ بنظر الاعتبار جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع من الناحية الإدارية والسياسية والعشائرية^(٢٢) .

أجاب حميد خان متصرف لواء كربلاء في (١٣ تموز ١٩٢١) بمذكرة سرية مطولة مكونة من ستة عشر نقطة، ذكر فيها عدم قناعته بالحدود الجديدة للواء كربلاء ولواء الحلة، وقال انها لا تحقق الغرض المطلوب وهو عزل النجف الأشرف من الناحية الإدارية والسياسية. وقال ان رأيه قد جاء بناءً على خبرته التي قضاها في النجف الأشرف والشامية. فالنجف الأشرف فيها اكثر من عشرة ايام للزيارات المخصصة حيث يحضر ما لا يقل عن (٥٠٠) الف زائر من مختلف مناطق العراق ومدنه وريفه، وهذا يجد ذاته ضد عزلتها. وان سكان الشامية وابو صخير والديوانية وبعض سكان الهندية يسوقون منتجاتهم الزراعية إلى النجف الأشرف، وهم في الوقت نفسه يقترضون الأموال من تجار النجف الأشرف. ومن ثم فإن هذا يجعل للنجف اتصالات واسعة مع العشائر وبالعكس. كما وان ارتباط الشيعة بالتقليد يجعل كل المسائل الدينية تعود إلى علماء الحوزة الدينية في النجف الأشرف، فضلاً عن ان المئات من رجال الدين والروخونية يتجولون بين العشائر للوعظ والأرشاد واقامة التعازي وجمع التبرعات والواردات السنوية. وان النجف الأشرف ضمن الحدود الجديدة، سواء كانت تحتوي على مناطق عشائرية ام

لا، ستبقى مراكز لتموين العشائر سواء باتجاه الريف ام البادية، فالمنطقة الممتدة من المسيب وحتى الناصرية تحصل على تمويناتها من البضاعة الأوربية والهندية من أسواق النجف الأشرف. لذلك لن يكون من السهل عزلها سياسياً .

اما فيما يخص العشائر، فإن ناحية هور الدخن التي تسكنها عشائر بني حسن التي كانت تتبع الكوفة وهي الان تحت إدارة ابو صخير وام البعور (الشامية) على التوالي، وعلى أساس ان هاتين المنطقتين تسكنهما عشائر ال فتلة المختلفة دائماً مع بني حسن، لذلك أن عملية جمعهما في لواء واحد يهدد الأمن في منطقة الفرات الأوسط، أكثر مما لو جعلنا عشائر بني حسن تابعة للنجف. وفيما لو توحدت عشائر بني حسن مع عشائر ال فتلة تحت مصلحة مشتركة سيصبح الوضع في الفرات الأوسط مهدداً بشكل كبير وقابل للانفجار في اية لحظة (٢٣) .

ولهذه الأسباب مجتمعة أوصى حميد خان في تقريره بما يأتي :

- ١- إلغاء لواء كربلاء .
 - ٢- جعل الكوفة لواء على ان يكون مركزه في مدينة الكوفة مع مستشار بريطاني
 - ٣- تتبع لواء الكوفة كل من :
 - أ- قضاء كربلاء وتتبعه ناحية الحسينية .
 - ب- قضاء النجف الأشرف وتتبعه ناحية القصور .
 - ج- قضاء الشامية وتتبعه ناحية ابو صخير .
 - د- ترتبط كل من شعبة (٢٤) الكوفة، مع شعبة الكفل، مع شعبة هور الدخن، مع مركز اللواء في الكوفة مباشرة .
- وأخيراً أشار حميد خان في تقريره إلى ان هذه الاقتراحات بالغة الأهمية للإدارة والعشائر، ولن تكون هناك شكاوي من الأهالي، وهي في

الوقت نفسه تحقق عزلة الأماكن المقدسة من خلال المنظر الآتي :

١- تحت هذا المقترح سيذهب النجفيون في مراجعاتهم إلى الكوفة. في حين ضمن التشكيل الحالي يراجعون كربلاء عن طريق (الكوفة - الحلة الهندية - كربلاء)، وهذا يجعلهم يقطعون مسافة طويلة للوصول إلى كربلاء، مما يرهقهم، وفي الوقت نفسه يحقق اتصالهم مع العشائر التي تسكن في هذه المناطق، وهذا ينافي الغرض المطلوب. في حين ان مراجعتهم للكوفة القريبة سيكون بوساطة التراموي، ولن يتصلوا خلال طريقهم بأي تجمع عشائري لان الطريق هو الحد الأخير للصحراء .

٢- ان الكربلايين ومن يتبعهم، إذا أرادوا ان يراجعوا الكوفة فإنهم يفضلون الطريق الصحراوي الذي يربط كربلاء بالنجف الأشرف مباشرة ثم الكوفة، وهذا يحقق لهم هدفهم في الزيارة وانجاز معاملاتهم، والمهم في هذا أنهم يسلكون طريقاً صحراوياً خالياً من العشائر.

٣- وكذلك فيما يخص أهل الشامية وابو صخير، فهما لا يبعدان سوى مسافة قصيرة عن الكوفة وهذا يسهل مراجعاتهم وانجاز أعمالهم أكثر مما لو يذهبون إلى الحلة، فضلاً عن قربهم من الكوفة عشائرياً .

ان هذا الترتيب يضع عشائر بني حسن المتقاطعة دوماً مع آل فتلة في تشكيل يفصل بعضهم عن بعض. وهذا سيمنع الكثير من المشاكل التي كانت تحصل عند ذهابهم إلى الشامية وابو صخير. ثم ان بني حسن يعدون الكوفة مدينتهم وهم ليسوا غرباء عنها. وانه يجمع بين عشائر بني حسن الموجودة في شعبة الكفل والموجودة في الكوفة تحت إدارة واحدة، مما يسهل الإدارة والسيطرة .

وختم المتصرف تقريره بالقول: ان أي تشكيل إداري للمنطقة يتعد عن هذا التشكيل لا بد من انه سيخلق الكثير من المتاعب للسكان والعشائر

والإدارة وهذا يخالف الغرض^(٢٥).

لم تجد اقتراحات حميد خان متصرف لواء كربلاء إذنا صاغية في وزارة الداخلية لذلك بدأت تظهر معاناة الأهالي من الوضع الشاذ في التشكيل الإداري. حيث لم يكن من المعقول ان تتبع ضفة نهر الفرات المقابلة لمدينة الكوفة إلى ابو صخير الذي يتبع لواء الحلة. في حين لا يفصلها عن الكوفة سوى مجرى النهر الذي لا يتجاوز عرضه بضعة مئات من الأمتار. وان ارتباطها الزراعي والتجاري والسكاني مع الكوفة أكثر من أي مكان آخر. ونتيجة لذلك قدم مجموعة من أهالي النجف الأشرف والكوفة طلباً إلى وزارة الداخلية في (٩ تموز ١٩٢١)، ممن يملكون أراضي وبساتين في منطقة التاجية (ضفة الفرات المقابلة لمدينة الكوفة وامتداداتها) التي ما تزال تتبع قضاء ابو صخير التابع للواء الحلة. يطلبون فيه ان تكون هذه المقاطعة تابعة إلى ناحية الكوفة. لان الضرورة الزراعية والتجارية والمالية تتطلب ذلك. وأشاروا بعدم وجود أي ارتباط لهم مع بلدة ابو صخير. وقد وقع الطلب كل من: هادي حسين، ياسين علوان، حسين ادري، مرتضى الرفيعي، شيخ جواد الطريحي، عبود بردى، محمد علي، رشيد هادي، حمود زوين، اكبر حسين يزدي، نجف العبد الله^(٢٦).

٣. التشكيل الإداري بعد قيام الحكم الوطني سنة ١٩٢١:

فاتحت وزارة الداخلية في (١٩ شباط ١٩٢٢) كل من متصرفية لواء كربلاء، ولواء الحلة، ولواء المنتفك، لعرض خططها التالية لتعديل التشكيلات الإدارية لهذه الألوية طالبة إبداء الرأي والمطالعة وهي كالاتي :

١- لواء كربلاء، يحتفظ بالتقسيمات الإدارية الحالية مع إضافة قضائي

الهندية و ابو صخير له .

٢- لواء الحلة، يُسلخ منه قضاء الهندية، و ابو صخير، ويُضاف له قضاء

السماوة ، على ان تكون الديوانية مركزاً للواء .

٣- لواء المتفك، يسلم منه قضاء السماوة (٢٧) .

أجاب متصرف اللواء عبد العزيز القصاب في مذكرة ذكر فيها أهمية لواء كربلاء، وقدسية مدن كربلاء والنجف الأشرف والكوفة التي هي مقر العلماء. وانه من الضروري الاهتمام بها. وأشار إلى انه من المستحسن سلخ قضاء الهندية عن لواء الحلة وضمه إلى كربلاء، الذي هو اقرب إليها من اية جهة أخرى. في حين انه يرى من الأفضل بقاء قضاء ابو صخير ضمن لواء الديوانية، لان المسافة بينه وبين كربلاء ابعده منه إلى الديوانية، وان إلحاقه بكربلاء سيسبب صعوبات للأهالي والإدارة، ويفضل بدلاً من ذلك ضم المسيب بدلاً منه (٢٨) .

عند زيارة متصرف اللواء إلى النجف الأشرف والكوفة في (٢٨ آذار ١٩٢٢) طالب أهالي التاجية، وشعبة هور الدخن (ابو شورة) بإلحاقهم إلى ناحية الكوفة، كما طالب مجموعة من ملاك النجف الأشرف بإلحاق ناحية القصور إلى النجف الأشرف بدلاً من ابو صخير الذي يتبع لواء الحلة، مصرحين بأن جميع الأملاك الكائنة في هذه المناطق مختصة بهم. وقد أوضح المتصرف الموقف لوزارة الداخلية في مذكرة رفعها بعد زيارته جاء فيها :

١- ان أراضي التاجية التي تبدأ من قصر سيد جواد الكلیدار وتمتد شرقاً، هي اقرب للكوفة ولا يفصلها عنها سوى النهر، وهي من أملاك آل الكلیدار.

٢- ان شعبة هور الدخن كبيرة جداً، لذلك يستحسن ان تلحق بالكوفة، وان الأراضي الواقعة على شط الكوفة الأيسر ابتداءً من الجسر غرباً، هي أملاك تخص أهالي الكوفة والنجف الأشرف، وكذلك الصوب الأيمن .

٣- اما ناحية القصور، فجميع أراضيها وبساتينها مختصة بأهالي النجف

الأشرف فقط.

وبناءً على ذلك ذكر المتصرف في مذكرته، بأن بقاء هذه المناطق ضمن لواء الحلة مخالفاً للوجدان والمنطق، وللأمن والاستقرار. بذلك طالب بإلحاق التاجية، وهور الدخن بناحية الكوفة، والقصور بقضاء النجف الأشرف (٢٩).

وفي (٢ نيسان ١٩٢٢) قدم مجموعة من الملاكين في النجف الأشرف ممن يملكون أراضي في شعبي هور الدخن والتاجية طلبات جديدة لقائم مقام النجف الأشرف ومتصرف كربلاء ووزارة الداخلية، كرروا فيها مطالبتهم بفك ارتباط هذه المناطق من قضاء ابو صخير التابع للواء الحلة وإلحاقهم بناحية الكوفة، لإنهاء معاناتهم في تأخير سير المعاملات الإدارية والزراعية. وقد وقع كل من: كليدار الروضة الحيدرية عباس الكليدار، وجعفر زادة عبد الرسول ال كاشف الغطاء، وحسين النقيب، وسيد احمد الجبوبي، والحاج عبد المحسن شلاش، وسيد عبد الهادي الجبوري، وعبد الحميد الحاج احمدون، وسيد محمد جريو، والحاج حسون حلو، وحسين الصراف، وراضي الحاج حسن، وسيد حسين الجبوبي (٣٠).

وأيد سراكيل شعبة التاجية، عليوي العبود، وعيدان الحاج صكر، وعلي الجبر، وعبود العنيد، وجاسم الحمادي، وناصر عبد اليمه، نقل تابعيتهم إلى ناحية الكوفة، بطلب خاص بهم معنون إلى مستشار وزارة الداخلية في (٨ تشرين الأول ١٩٢٢) (٣١).

في (١٢ تشرين الثاني ١٩٢٢) أرسلت لجنة وزارية لغرض تثبيت حدود مناطق لواء كربلاء. وفيما يخص النجف الأشرف فقد تم تثبيت حدود القصبه بما يلي :

- الحد الأول (شرقاً) قنات النجف الأشرف (كري سعده).
- الحد الثاني (غرباً) بير عليوي ومسحب صليب .
- الحد الثالث (شمالاً) الطريق العام الفاصل ما بين المقبرة والسور.

• الحد الرابع (جنوباً) بركة النجف الأشرف وتنتهي بطار النجف الأشرف.

أما الكوفة، فلم يتم تثبيت حدودها ضمن أعمال هذه اللجنة، وذلك بحجة عدم إتمام الخرائط الخاصة بها^(٣٢). ولم يتم تغيير أو تعديل في الحدود الخارجية للنجف أو الكوفة ولا في تشكيلاتها الإدارية. والظاهر ان السبب في ذلك وجود توجه لدى وزارة الداخلية بإلغاء لواء كربلاء والعمل بالمقترحات التي سبق وان قدمها المتصرف السابق حميد خان في (١٣ حزيران ١٩٢١)، التي أخذت بنظر الاعتبار مصالح السكان، ومتطلبات الإدارة الصحيحة، وسبل المحافظة على الأمن والاستقرار.

ولأجل تطبيق تلك المقترحات فاتح مستشار وزارة الداخلية كينهان كورنواليس ((Kinahan Cornwallis كل من المفتش الإداري في الحلة، والمفتش الإداري في الديوانية، حول رغبة الوزارة في إعادة تنظيم الفرات الأوسط، وإلغاء لواء كربلاء، وجعل تشكيلته الإدارية في لوائين فقط وتكون كالآتي:

١- لواء الكوفة، يكون مركزه في مدينة الكوفة، ويتبعه كل من قضاء النجف الأشرف، وقضاء كربلاء، وقضاء الهندية، وقضاء ابو صخير.

٢- لواء الديوانية، يكون مركزه في الديوانية، ويتبعه كل من قضاء الرميثة، وقضاء الشامية، وقضاء السماوة، وقضاء الحلة^(٣٣).

رد المفتش الإداري لمنطقة الحلة بمذكرة سرية وشخصية إلى مستشار وزير الداخلية كورنواليس معترضاً بشدة على المقترح، داعماً رأيه بالخرائط والأسباب بحسب وجهة نظره. إذ أشار في مذكرته إلى عدم قناعته بفصل الشامية عن ابو صخير، لأن ذلك أمر غير طبيعي، وان ضم ابو صخير للكوفة سيضعف المشكلة. وان خطوط الاتصال للواء الكوفة لا بد من ان تكون نهرية، وهي اتصالات بطيئة. وأخيراً ذكر ان لواء الكوفة سيكون فقيراً قياساً

بلواء الديوانية، وان الديوانية والكوفة لا تصلحان ان تكونا مركز قيادة للفرات الأوسط. وعليه اقترح ترتيباً جديداً يكون هو الأفضل بحسب رأيه. ويقضي هذا الترتيب بان يلغى لواء كربلاء، ويدمج مع لواء الحلة، ويكون تشكيله يشمل: قضاء الحلة، وقضاء الهندية، وقضاء كربلاء، وقضاء النجف الأشرف. اما لواء الديوانية فيشمل: قضاء الديوانية، وقضاء عفك، وقضاء ابو صخير، وقضاء الشامية، وقضاء السماوة. وهو يشمل الوضع الحالي مع تبعية كربلاء والنجف الأشرف إلى لواء الحلة. فيكون بحسب رأيه لوائين مرتبين من حيث التشكيل والحجم والكثافة السكانية. ومع ذلك فقد أوضح بأنه يفضل بقاء الأوضاع على ما هي عليه، لكي يبقى لواء كربلاء منفصلاً ولا يتبعه سوى قضاء النجف الأشرف، من اجل تحقيق العزلة التامة للمدن المقدسة كربلاء والنجف الأشرف والكوفة^(٣٤).

وعندما تولى مولود مخلص متصرفية لواء كربلاء، طالب بضرورة تعديل تشكيل اللواء وتوسيعه. مشيراً إلى ان كربلاء لواء معتمد على قضاء النجف الأشرف فقط. ومذكراً بأن الحكومة العثمانية اتخذت كربلاء لواءاً له قضائين، النجف الأشرف وتتبعه الكوفة، والهندية بضمها المسيب. وان ذلك كان خلاصة تجارب عبر أجيال، وهو لا يخلو من فوائد كثيرة، أهمها الاقتصاد في المصاريف الحكومية وسهولة الإدارة والمراجعة. لذلك يرى ضرورة تعديل تشكيل لواء كربلاء، وإلغاء واحداً من لوائي الحلة والديوانية، اما بجعل الحلة قضاءً ملحقاً بالديوانية او الثانية قضاءً ملحقاً بالأولى، وربط هور الدخن والتاجية بالكوفة، والقصور بالنجف الأشرف^(٣٥). الا انه لم يتم اتخاذ أي إجراء في هذا الاتجاه من وزارة الداخلية، بسبب معارضة المستشار المستر كورنواليس (Kinahan Cornwallis)، ووكيله الميجر بولي (Major H. C. Pully).

وظهرت معارضة الموظفين البريطانيين لإعادة تشكيل لواء كربلاء

واضحة بعد تشكيل ياسين الهاشمي لوزارته الأولى في (٢ آب ١٩٢٤) بفترة قليلة. حيث عرض على وزير الداخلية عبد المحسن السعدون اقتراح توحيد لوائي الحلة وكربلاء واحداث متصرفية لواء الكوفة على ان يكون مركزها في مدينة الكوفة (٣٦).

أجاب المستر بولي (Major H. C. Pully) وكيل مستشار وزارة الداخلية بأنه يعارض كل المعارضة الاقتراح الذي أبداه رئيس الوزراء بخصوص دمج لوائي الحلة وكربلاء في لواء الكوفة. مدعياً ان مصالح كربلاء والنجف الأشرف تختلف كل الاختلاف عن مصالح الحلة، وان توحيدهما أمر غير طبيعي بحسب ما يظهر له (٣٧).

كما ان هيئة التفتيش الإداري التي كان يرأسها المستر ستيفن همسلي لونكريك (Stephen H. Longrigg) أجابت في (٣٠ آب ١٩٢٤) بعدم قناعتها بالموضوع وعللت رفضها للمقترح بأن لواء الكوفة المقترح سيكون لواءً واسعاً ، فضلاً عن ذلك بعد الكوفة عن السكة الحديدية (٣٨). وبناءً على هذه التوصيات تم إلغاء المقترح وغلق المخاطبات بشأنه .

ويعتقد الباحث ان الميجر بولي وكيل مستشار وزارة الداخلية، والمستر لونكريك في رئاسة هيئة التفتيش الإداري في بغداد، كانا يخفيان وجهة نظرهما الحقيقية التي تمثل التصورات البريطانية نحو علاقة المدن المقدسة وارتباطها مع باقي مناطق الفرات الأوسط ذات الكثافة العشائرية والتي ترتبط بالنجف الأشرف وكربلاء روحياً . فبسبب دور المدن المقدسة في الثورة العراقية الكبرى، قضت السياسة البريطانية ان تكون هذه المدن معزولة في تشكيل إداري لوحدها، وعلى أضيق ما يكون من التوابع الإدارية، لكي تبقى خالية من العشائر. فجاء تشكيل لواء كربلاء بقضاء واحد هو النجف الأشرف، وهو بالفعل يخلو من التشكيلات العشائرية. وحتى الكوفة التي تتبعه فصلت عنها تشكيلاتها العشائرية الكائنة في الضفة الأخرى من نهر الفرات. هذا من جهة،

ومن جهة أخرى كان لوجود فئة واسعة من العلماء ورجال الدين في النجف الأشرف وكربلاء حتم ضمن توجيهات السياسة البريطانية فصل هذه المناطق وتأثيراتها عن المدن الأخرى وجعلها في أضيق دائرة. لذلك أصبح من غير المرغوب فيه توحيد لوائي الحلة وكربلاء في لواء واحد يكون مركزه في مدينة الكوفة التي هي قلب الفرات الأوسط وعقدة موصلات البرية والنهرية .

استمر الوضع الشاذ في التشكيل الإداري للنجف والكوفة على الرغم من تواصل تدمير الأهالي وطلباتهم المتكررة في ضرورة تعديل تابعة بعض المناطق، فضلاً عن تقارير المفتشين الإداريين التي كانت توصي بشكل متكرر بضرورة إصلاح الخلل، رحمة بالأهالي ومصالحهم، وتسهيلاً للإجراءات الإدارية .

فقد ورد مثلاً في تقرير رئيس الهيئة التفتيشية الرابعة (في كربلاء) حينما زار المنطقة، توصية مستعجلة بضرورة إلحاق الأراضي والأماكن التي لها علاقة وطيدة بالكوفة والنجف، التي كانت ملحقة بهذا القضاء في العهد العثماني، لان النجف والكوفة قد تعرضتا لأضرار اقتصادية كبيرة بسبب هذا الخلل. وان الحالة قد أتعبت رؤوساء الوحدات الإدارية المجاورة^(٣٩) .

كما رفع المفتش الإداري عبد المجيد علاوي مذكرة سرية طالب فيها فك ارتباط ناحية العباسية عن لواء الديوانية وإلحاقها بالكوفة في اقرب وقت. وبرر ذلك بالقول بأن أي نظرة دقيقة للخارطة ترينا ان موقع العباسية يبعد كثيراً عن قضاء الشامية الذي ترتبط به هذه الناحية في حينه، في حين هي اقرب إلى الكوفة والنجف وارتباطها بهما أكثر من حيث تصريف الحاصلات وسهولة حسم المنازعات وقصر المسافة والعلاقات العشائرية تكاد تكون منحصرة في عشيرة بني حسن وحدها. ان هذه الأسباب تدعو إلى فك ارتباطها من لواء الديوانية وإلحاقها بلواء كربلاء لما توجبه المصلحة العامة للدولة والأهالي على السواء حيث سيساعد ذلك على سرعة انجاز الأعمال

وتسريع المخابرات. لذلك طالب في مذكرته إعادة النظر في هذا الموضوع تماشياً مع تطور الزمن ومراعاة للفائدة^(٤٠).

وفي تقرير للمفتش الإداري عبد الرزاق شكارا الذي رفعه عن جولته التفتيشية لقضاء النجف الأشرف وناحية الكوفة، ذكر انه سبق ان تم رفع تقارير كثيرة وفي فترات مختلفة لتعديل حدود الكوفة من جهة ناحية العباسية (هور الدخن سابقاً) التابعة للواء الديوانية، وحدود النجف من جهة القصور التي ما زالت تتبع الديوانية أيضاً^(٤١). إلا انه لم يتخذ أي إجراء بصدددها، وبقي الوضع على حالته السابقة مع وجود الضرورة لتعديل الحدود.

ان الغرض الأساسي من التقسيمات الإدارية كما هو متعارف، تسهيل عمل الإدارة الحكومية من جهة، وتوفير أفضل اتصال وراحة للأهالي من جهة أخرى، بما يضمن تحقيق أعلى منفعة للبلاد. إلا ان أكثر التقسيمات الإدارية في منطقة الفرات الأوسط للفترة من (١٩٢١-١٩٥٨) لم تحقق أياً من تلك الأغراض. فبعض الألوية والأقضية وحتى النواحي متضخمة تكاد تخرج بسعة أراضيها وازدحام سكانها عن الحد المألوف، وبعضها هزيل ضيق لدرجة يجب معها إلحاقه بالوحدات المجاورة وإلغاء تشكيلاتها الإدارية. فقد سبق ان قسمت الوحدات الإدارية في العهد العثماني على أساس علاقة الملكية بالسكان في المنطقة. وهذا هو التقسيم المنطقي، لذلك وجدنا قضاء النجف بما فيه ناحية الكوفة يضم جميع الأراضي والبساتين التي تعود لأهله. فمنطقة العيون التي تتبع ناحية الحيرة قضاء ابو صخير بعد سنة (١٩٢١) كان ملاكوها وأكثر فلاحيتها من أهالي النجف الأشرف. وأراضي التاجية، وقسم من هور الدخن تعود ملكيتها ولزمتها وغرسها لأهالي الكوفة والنجف، لذلك كان من الطبيعي ان تكون تابعة لوحدتهم الإدارية خصوصاً إذا علمنا أنها اقرب مركز إداري لهم. ولم يشذ عن هذه القاعدة في العهد العثماني إلا

بعض أراضي بحر النجف الأشرف التي كانت تابعة إلى ابو صخير والسبب في ذلك أنها كانت أراضي (سنية) تخص السلطان العثماني، وبما ان قضاء ابو صخير كان مركزاً لوكيل السلطان في هذه المناطق، لذا كان من الطبيعي ان تتبع ابو صخير .

اما بعد سنة (١٩٢١) فإننا نرى ان الأملاك الزراعية للنجفيين موزعة بين قضائي الشامية وابو صخير، وان أهالي التاجية على الرغم من أنهم كوفيون فإنهم يتبعون قضاء ابو صخير، اما مناطق هور الدخن فإن أهلها راغبون بمراجعة الكوفة أكثر من أية جهة أخرى. ومن جراء هذا الوضع الشاذ فإن الأهالي يواجهون صعوبات بالغة، وخسائر مالية إضافية عند حاجتهم لأي مراجعة رسمية. فمثلاً ان القضايا الجزائية او الحقوقية البسيطة التي تحدث في منطقة التاجية المواجهة للكوفة، او التي تحدث في منطقة العيون القريبة من النجف الأشرف، تضطر أصحابها إلى مراجعة محكمة الشامية او محكمة ابو صخير، حيث يكون طريقهم (الكوفة - النجف الأشرف - ابو صخير - الشامية)، او (النجف الأشرف - ابو صخير). فإذا افترضنا ان تلك القضايا يؤجل النظر فيها ثلاث مرات في اقل تقدير، علمنا مقدار الجهود والأموال التي يتكبدها الفلاحون في مراجعاتهم التي تستهلك جزءاً من محصولهم. وهذا يضطرهم في بعض الأحيان إلى ترك حقوقهم او محاولة تحصيلها بقوتهم الشخصية او العائلية، فتحدث الجرائم والنزاعات التي تشغل الإدارات الحكومية عن واجبها الأصلي، بما يترتب عليها من تحقيقات وتوفير قوى أمنية لفض مثل هذه النزاعات. و ان هذا الخلل في التشكيلات الإدارية ينتج عنه عدم توازن في تقسيم العمل الحكومي. وإذا أردنا التوسع فيما يعانيه الأهالي في مراجعة باقي الدوائر الحكومية كالري والمالية والشرطة وغيرها، علمنا حجم الخطأ الذي صاحب تشكيل قضاء النجف الأشرف .

وعلى الرغم من تثبيت هذا الخطأ وتكرار المطالبة بتصحيحه في اغلب التقارير الموضوعة من قبل متصرفي اللواء، او قائمقامي قضاء النجف الأشرف، او المفتشين الإداريين، لم يكن هناك من يصغي، لان عملية فك ارتباط العشائر عن النجف الأشرف والتضييق عليها وعزلها، كانت عملية مخططاً لها منذ بداية تشكيل الدولة العراقية واستمر العمل بها حتى نهاية الحكم الملكي .

ان هذه التعديلات الإدارية اللاحقة التي جرت خلال فترة الحكم الجمهوري على الرغم من انها كانت ذات مردود ايجابي لمصلحة المواطن والإدارة الحكومية على حد سواء، فإنها لم تكن لترقى إلى مستوى أهمية مدينة النجف الأشرف وقدسيتها. فقد بقيت علاقة النجف الأشرف الإدارية بإقليمها ضعيفة جداً، فالناطق التي ترتبط بالنجف الأشرف إدارياً لا تتناسب مع أهميتها الدينية والاجتماعية والاقتصادية والخدمات التي تقدمها. فهي لم تتجاوز وضعها كمركز قضاء لا تتبعه سوى ناحية صغيرة، وبعض القرى الصحراوية مثل العزبة والرحبة والرهبنة والحياضية. وقد استمر وضع النجف الأشرف بهذا الحال حتى (٢٩ شباط ١٩٧٦) حينما صدر المرسوم الجمهوري رقم (٤٢) القاضي بجعل النجف الأشرف مركز محافظة جديدة باسم (محافظة النجف الأشرف)^(٤٢). وقد نص المرسوم على فك ارتباط قضاء النجف الأشرف عن محافظة كربلاء وجعله مركزاً لمحافظة جديدة باسم محافظة النجف الأشرف، ترتبط معها الوحدات الإدارية المبنية في الجدول رقم (٢) وما تزال محافظة النجف الأشرف مستمرة بالتشكيل بنفسه والوحدات الإدارية التابعة لها نفسها حتى اليوم .

الجدول رقم (٢) الوحدات الإدارية لمحافظة النجف الأشرف بعد ٢٩ شباط ١٩٧٦

المحافظة	القضاء	الوحدات التي تتبعه	المساحة كم ^٢	
النجف الأشرف	قضاء النجف الأشرف	مركز قضاء النجف الأشرف	١١٦٣	
		ناحية الحيدرية	١٢٦٢	
		ناحية الشبكة	٢٤٢٧٧	
	قضاء الكوفة	مركز قضاء الكوفة	١١٠	
		ناحية العباسية	٢٣٥	
		ناحية الحرية	٩٢	
	قضاء المناذرة	مركز قضاء المناذرة	٣٩٧	
		ناحية المشخاب	١٢٧	
		ناحية القادسية	١٩٢	
	مجموع مساحة المحافظة			٢٧٨٥٥

ثانياً: ضيق التشكيل الإداري للنجف وأثاره على الأنشطة السياسية لرجال الدين :

١. التصدي للهجمات الوهابية :

وعلى الرغم من وضع مدينة النجف الأشرف في هذا التشكيل

الإداري الضيق للتأثير في أوضاعها السياسية والاقتصادية، ودورها في القيادة الروحية والاجتماعية، فقد تمتعت المدينة خلال هذه الفترة بقسط كبير من الحرية وسعة في النشاط الاقتصادي، حتى أصبحت محطة تجارية توزع منها البضائع للكثير من مناطق العراق الأخرى، فكثر فيها الأموال لدرجة كبيرة، مما انعكس على الأنشطة الأخرى في المدينة. وبلغ نفوذ رجال الدين فيها درجة من القوة والتأثير والسعة انه استطاع ان يؤثر في توجيه الأحداث السياسية الكبرى في العراق للفترة (١٩٢٠-١٩٢٣)، وظهر ذلك واضحاً من خلال إدارة زعامات الحوزة الدينية لأبرز الأحداث السياسية في تلك الفترة.

ففي (١١ آذار ١٩٢٢) قام الوهابيون بهجومهم واعتداءاتهم على العشائر العراقية المقيمة ما بين النجف الأشرف والسماعة على حافة البادية. وكان واضحاً ان الوضع السياسي بين الجانبين العراقي والبريطاني يتعقد تدريجياً كلما تعقدت المفاوضات الخاصة بعقد المعاهدة، فكان لابد من إشغال الشعب العراقي بمسألة جانبية أخرى تشعره بحاجته لبريطانيا في الدفاع عنه من جهة، وتشغله عن قضيته الأساسية في المطالبة بالاستقلال ورفض الانتداب من جهة أخرى. فكان هجوم الوهابيون واعتداءاتهم على العشائر العراقية المقيمة ما بين النجف الأشرف والسماعة. إذ قامت قوة كبيرة من " الإخوان " (٤٣) الوهابيين التابعين لابن سعود بقيادة فيصل الدويش بالهجوم على العشائر العراقية في منطقة أبي الغار وأوغلت فيها نهياً وتقريباً. ولم تكفهم تلك الهجمة فقاموا بهجوم ثانٍ وثالث على بعض عشائر السماعة (٤٤).

أثار هذا الحادث قلقاً شديداً في العراق بشكل عام، وفي مناطق الفرات الأوسط بشكل خاص. وقد ظن الكثيرون أنها مقدمة لهجوم وهابي عام على العراق، وان الإخوان سينتهكون الحرمات، ويهدمون العتبات المقدسة في النجف الأشرف وكربلاء، ويقتلون الناس. زيادة على ذلك ان العشائر العراقية وصلتها أخبار مبالغ فيها عن قوة الوهابيين وشدة ميلهم

لنهب وسفك الدماء، مما زاد في موجة الرعب والقلق بين الناس. ومع ذلك لم يعكس موقف الحكومة العراقية أي مظهر جدي اتجاه الوضع الخطير بل نرى إنها عمدت إلى الإجراءات التقليدية على اعتبار ان غارة " الإخوان " هي نتاج العداء التقليدي بين العائلتين الهاشمية والسعودية، وان الدفاع عن العراق موكل إلى بريطانيا^(٤٥). وقد أثبتت استقالات الوزراء عجز الحكومة وفشلها الذريع تجاه الموقف .

وإزاء موقف الحكومة هذا، وموجة القلق الشعبي المتزايد، عمد زعماء الحركة الوطنية إلى إقناع رجال الدين في النجف الأشرف للمبادرة في اخذ المسألة على عاتقهم والتحرك باتجاه جماهيري جديد لتقرير مبدأ الدفاع عن العراق ومواجهة الاعتداءات الوهابية، وعجز الحكومة العراقية، والصمت البريطاني .

أخذت النجف الأشرف زمام المبادرة فتم عقد العديد من الاجتماعات للتداول في الموضوع وتوصل رجال الدين وقادة الرأي العام فيها الى قرار عقد اجتماع كبير في كربلاء يكون موعده من (١٠ - ١٥ شعبان ١٣٤٠هـ / ٨ - ١٣ نيسان ١٩٢٢ م)^(٤٦) ويكون بمثابة مؤتمر عراقي يجتمع فيه كبار رجال الدين، وقادة الحركة الوطنية، وسادات العشائر ورؤسائها، فضلاً عن الحشد الكبير الذي سيحضر بمناسبة زيارة منتصف شعبان، ودعوة الملك فيصل لحضور المؤتمر ورعايته، وعندها يتم تقديم إنذار باسم الملك إلى الحكومة البريطانية بإنهاء الانتداب ومنح العراق استقلاله التام، فإذا وافق البريطانيون، يكون العراقيون قد حققوا هدفهم وإلا فإنهم يخوضون الحرب، ويظهر الملك فيصل وكأنه على رأس الحرب^(٤٧) .

بدأ التحضير الفعلي للمؤتمر عندما أرسل السيد ابو الحسن الأصفهاني، والمرزا محمد حسن النابيني برقية إلى الشيخ محمد مهدي الخالصي في الكاظمة تقول: " ... انه لا ينبغي الاتكال على وعد السلطة البريطانية في

دفع شر الخوارج الإخوان عن المسلمين فعليه نأمل حضوركم إلى كربلاء قبل الزيارة بأيام وتأمرون رؤساء العشائر كالسيد نور وأمير ربيعة وسائر الرؤساء بعد إبلاغهم سلامنا بالحضور كما إننا نحضر مع من في طرفنا من الرؤساء لأجل المذاكرة في شأنهم إنشاء الله " (٤٨).

اشتركت النجف الأشرف في التحضير للمؤتمر وأعماله عن طريق العديد من رجال الدين وأصحاب الرأي مثل السيد ابو الحسن الأصفهاني، والشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ محمد جواد صاحب الجواهر، والسيد علي بحر العلوم، والشيخ عبد الرضا الشيخ راضي، والشيخ محمد باقر الشيبسي، وغيرهم، فضلاً عن سادات ورؤساء العشائر القريبة منها.

إن قيادات رجال الدين سواء في النجف الأشرف أو كربلاء أو في الكاظمية كانوا مصممين على الخروج من هذا المؤتمر بموقف لا يقل عن موقفهم في الثورة العراقية الكبرى سنة (١٩٢٠) في التصدي للنفوذ البريطاني ورفض الانتداب على الشعب العراقي من خلال معاهدة غير متكافئة ..

وعلى الرغم من ان نتائج المؤتمر لم تصل إلى مستوى طموح المؤتمرين، إلا انه كان دليلاً على وحدة العراقيين وتضامنهم بمختلف طوائفهم ومناطقهم، فضلاً عن انه أوضح الدور المؤثر للقيادات الدينية في النجف الشرف في رسم مجريات الأحداث المهمة في تاريخ العراق في تلك الفترة. وقد ظهر هذا الدور واضحاً في معارضة وتحريم انتخابات المجلس التأسيسي الذي أراد منه البريطانيون تمرير المعاهدة .

٢. معارضة المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ :

كانت السمة الرئيسة للحوزة الدينية في النجف الأشرف تميزها بالكره للبريطانيين "الكفرة"، ذلك الكره الذي بدأ مع حركة الجهاد ومقاومة الغزو البريطاني للعراق سنة (١٩١٤)، الذي اخذ ينمو مع وصول البوادر الأولى

للإدارة البريطانية وحامياتها العسكرية في الكوفة والنجف الأشرف، ليصل إلى قمته في مقاومة الوجود البريطاني ومعارضته استمرت عن طريق الرفض والاحتجاج ومقاومة الانتداب ورفض مشروع المعاهدة^(٤٩) الذي أرادت بريطانيا منها ان يكون البديل المناسب الذي يؤدي مطالب الانتداب وأغراضه بشكل كامل، أي أن الحكومة البريطانية أرادت أن تنظم علاقاتها بالعراق بأقل كلفة وأقل احتكاكا مما لو كان حكمها له مباشرا. لذلك اتخذت جميع الوسائل الممكنة لإحباط المعاهدة منها عقد الاجتماعات والقيام بالتظاهرات والاجتماعات السياسية الكبيرة، وتقديم المذكرات والبرقيات للملك والمندوب السامي، ونشر المقالات الواسعة في الصحف، لتوعية الشعب العراقي، وإثارة الشعور الوطني ضد المعاهدة، والمطالبة بالاستقلال التام .

وقد توتر الوضع في النجف الأشرف والمناطق حولها للحد الذي توقع فيه المندوب السامي السري كوكس قيام الثورة فيها من جديد، وانها لن تكون اقل خطورة من الثورة العراقية الكبرى^(٥٠).

وكان قد وصلت الى النجف الأشرف برقية من الشيخ مهدي الخالصي تقول: "إلى النجف الأشرف: ثقة الإسلام الشيخ محمد جواد الجوهري وحجج الإسلام. بناء على ما قلدنا المسلمون والشعب العراقي زمام أمورهم قولا وكتبا، إمضاء وختما، صرنا المسؤولين ان لم ترفض كل معاهدة تمس الاستقلال التام للشعب العراقي حسبما حققنا ذلك. الكاظمية. مهدي الخالصي" ^(٥١) .

وبناء على ذلك أرسل الشيخ على الحسيني الشيرازي برقية الى الملك فيصل باسم العلماء في النجف الأشرف ونيابة عنهم قال فيها: بعد السلام ودعاء الاحترام فإن أمل الأمة والعلماء من جلالكم كمال المحافظة على رغباتهم التي لا يبغون عنها بدلا من الاستقلال العراق التام ورفض كل ما يمس بكرامته فالرجاء تحقيق آمالهم كما هو مقتضى مقامكم الرفيع^(٥٢) .

كما تم تنظيم مضبطة من مجموعة من رجال الدين في النجف الأشرف في (١٧ ذي القعدة ١٣٤٠هـ / ١٣ تموز ١٩٢٢) أرسلت إلى رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب قالوا فيها: "سلام ودعاء واحترام وبعد: غير خفي على فخامتكم ان غاية الأمة التي ترمى إليها من ابتداء تشكيل الحكومة العراقية إلى الآن والى ما بعد هي استقلال حكومتها التام وعدم سلطة أجنبية عليها من جميع الجهات ولا تحول عن ذلك مادام لها الاختيار وقد صرحت بذلك جميع طبقاتها ورفضت كلما يمس باستقلالها وكرامتها فبناء على ذلك كل قرار أو معاهدة أو قانون انتخاب يقع بدون ان ينشر فيقع موقع القبول عند الأمة فذلك كله ينافي مبادئها واستقلالها وهي مجبورة عليه لا ينفذ عليها وتستعين بالله على رفضه ونعم المستعان. الأحقر محمد تقي الحسيني. الأحقر مشكور الحولاني. مهدي الخراساني. عبد الكريم الجزائري، موسى التقي، صالح كمال الدين، الشيخ محمد جواد نجل المرحوم صاحب الجواهر" (٥٣).

وفي برقية سرية لمتصرف لواء كربلاء عبد العزيز القصاب الى وزارة الداخلية، اعلمها عن عقد اجتماع حاشد كبير في المسجد الهندي صباح يوم الجمعة (٢٨ تموز ١٩٢٢) حضره جمع كبير من رجال الدين ومختلف طبقات أبناء المدينة، وقد غص الجامع على سعته بالمتجهرين، فألقيت الخطب والقصائد في رفض الانتداب البريطاني وأية معاهدة تمس الاستقلال البلاد وقرر المجتمعون مقاطعة الانتخابات وعدم انتخاب أي شخص إلى المجلس التأسيسي في الوقت الحاضر (٥٤).

وحينما حلت زيارة عبد الغدير في النجف الأشرف التي تصادف يوم السبت (١٨ ذي الحجة ١٣٤٠هـ / ١٢ آب ١٩٢٢) كان قد تم التخطيط لاستثمار هذه الزيادة والقيام بمظاهرة سلمية كبرى في النجف الأشرف بهذه المناسبة (٥٥).

وقد اجتمع في النجف الأشرف على ما يزيد عن (١٥٠) ألف نسمة (٥٦).

ارتأى المرجع الديني السيد أبو الحسن الأصفهاني حفاظا على النظام

العام في العراق إبدال تلك المظاهرة العظمية بمؤتمر كبير يتألف من كبار زعماء العراقيين. وقد التأم هذا المؤتمر في دار الأصفهاني ليلة الغدير وتقرر فيه تأييد مطالب العراقيين السابقة، وكتب الأصفهاني كتابا بذلك الى الملك فيصل، واستدعي متصرف لواء كربلاء عبد العزيز القصاب وأبلغ فيه بقرارات المؤتمرين وكلف بإبلاغها الى الحكومة في العاصمة^(٥٧).

وبسبب عجز السلطات الحكومية عن منع التجمعات الحاشدة، وخوفها من المظاهرات المعارضة لسياساتها، تحدث المتصرف عبد العزيز القصاب إلى المرجع الديني السيد أبو الحسن الأصفهاني، شارحا له خطورة الوضع في النجف الأشرف لكثرة الزوار، وأبدى له خشيته من ان يحصل احتكاك يؤدي الى سفك الدماء، ولهذا فهو يرجو منه إصدار فتوى بتحريم التجمعات داخل البلدة أثناء الزيارة، فاستجاب السيد الأصفهاني إلى طلب المتصرف للحفاظ على خصوصية المناسبة^(٥٨).

٣. معارضة ومقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي :

لم تثمر السياسات الحكومية ومن ورائها سلطات الإدارة البريطانية في الحد من نشاطات القيادات الدينية وتأثيراتها المباشرة على الجماهير، على الرغم من سياساتها الدائمة في عزل مدينة النجف الأشرف والحوزة العلمية في أضيق دائرة ممكنة .

فبعد قبول مجلس الوزراء العراقي نصوص المعاهدة العراقية البريطانية لعام (١٩٢٢) في (١٠ تشرين الأول ١٩٢٢)^(٥٩)، لم يبقَ أمام بريطانيا سوى تشكيل المجلس التأسيسي لكي يأخذ على عاتقه تصديق المعاهدة نهائيا عملا بأحكام المادة (الثامنة عشرة) من المعاهدة العراقية البريطانية التي نصت على " ان تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين، بعد قبولها من المجلس التأسيسي^(٦٠) .

كانت الحكومة منذ اللحظة التي بدأت فيها الانتخابات تخشى حدوث معارضة او عرقلة لعملية الانتخاب، حيث ظهر ذلك واضحا من خلال التعليمات التي أصدرها وزير الداخلية الى المتصرفين في يوم (٢١ تشرين الأول)، وقد سبق وان ارتفعت الأصوات في النجف الأشرف بمقاطعة الانتخابات منذ الاجتماع الحاشد الكبير الذي عقد في مسجد الهندي يوم الجمعة (٢٨ تموز ١٩٢٢) والذي قرر فيه المجتمعون باسم رجال الدين مقاطعة الانتخابات وعدم انتخاب اي شخص للمجلس التأسيسي^(٦١).

ولما لم تستجب الحكومة لشروط الحركة الوطنية تأزم الوضع كثيرا، عندها أعلن رجال الدين في النجف الأشرف تأكيد قرارهم بمقاطعة الانتخابات وتحريمها والانتقال من مرحلة التهديد إلى مرحلة التنفيذ الفعلي للمقاطعة.

فتم إصدار فتاوى شرعية بتحريم الانتخابات وتحريم الاشتراك فيها تحريما قطعيا بتكفير المشتركين فيها عملا بقوله تعالى: (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) لان الاشتراك في الانتخابات يعني المساعدة علي تولي الكفار لأموال المسلمين.

وقد صدرت فتاوى التحريم في النجف الأشرف وهي موقعة بتاريخ (١٩ ربيع الأول ١٢٤١ / ٩ تشرين الثاني ١٩٢٢ م)، إذ تم استفتاء العلماء بسؤال عن صحة حرمة الانتخابات والاشتراك فيها، وقد جاء في الاستفتاء: "حضرات علمائنا الأعلام وحجج الإسلام متعنا الله تعالى بظلمهم مدي الأيام، بلغنا أنكم بمقتضى وظيفتكم الدينية ورئاستكم الروحانية حرمتهم على كافة الأمة العراقية المداخلة في هذا الانتخاب وحرمتهم المساعدة فيه بكل وجه وجعلتم المساعدة فيه محادة لله ورسوله فنسترحم أن تبينوا صحة ذلك حتى نمثل أوامركم التي أمر الله تعالى بامثالها أدام الله ظلكم".

فكانت فتاوى التحريم جوابا على هذا الاستفتاء، إذ أعلن المرجع

الديني السيد أبو الحسن الأصفهاني فتواه التي قال فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم. نعم قد صدر منا تحريم الانتخاب في الوقت الحاضر لما هو غير مخفي على كل باد وحاضر فمن دخل فيه أو ساعد عليه فهو كمن حارب الله ورسوله وأوليائه صلوات الله عليهم أجمعين. أبو الحسن الموسوي الأصفهاني".

وأصدر المرزا محمد حسين الناييني فتواه التي جاء فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم. نعم حكمتنا بجرمة الانتخاب وحرمة الدخول فيه على كافة الأمة العراقية وان من دخل في هذا الأمر وساعد عليه أدني مساعدة فقد حاد عن الله ورسوله والأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين أعاذ الله الجميع عن ذلك. محمد حسين الغروي الناييني".

كما أصدر محمد مهدي الخراساني الفتوى التالية: "بسم الله الرحمن الرحيم قد صدر منا الحكم بتحريم الانتخاب على كافة الأمة العراقية فمن دخل فيه أو تداخل أو ساعد فيه فقد حاد الله ورسوله وقد قال عز من قائل في كتابه المجيد ألم يعلموا أنه من يحاد الله ورسوله فأن له نار جهنم خالدا فيها ذلك الخزي العظيم أعاذ الله الجميع من ذلك. محمد مهدي الكاظمي الخراساني" (٦٢). فكان لتلك الفتاوى الأثر الحاسم في مقاطعة عامة شاملة، لأنها اتخذت شكلا روحيا يصعب التغلب عليه إلا باستجابة الحكومة للطلبات المذكورة أعلاه عن أجزائها في الوقت المقرر.

إن معارضة رجال الدين والنجف الأشرف للانتخابات لم تكن موجهة ضد عملية الانتخاب بحد ذاتها بل ضد المشرفين عليها، إذ كان التخوف من التزوير قويا إلى حد الاقتناع بأنه سيؤتي بأنصار البريطانيين والحكومة، لهذا نشطت المعارضة بهذا الاتجاه وهيأت جوا معارضا قويا من خلال الاجتماعات السياسية وطرح الشعارات وأشاعتها علي اعتبار أن الحكومة التي عقدت المعاهدة لا يمكن أن تجري انتخابات نزيهة. اما على

المستوى الشعبي فقد كان لصدور الفتاوى الأثر الواضح والكبير في توقف الانتخابات ليس في النجف الأشرف فقط بل في الكثير من المدن العراقية .

ففي التقرير العمومي المختص بلواء كربلاء للفترة من (١ تشرين الثاني ١٩٢٢ ولغاية ١٥ منه) اعلم متصرف اللواء عبد العزيز القصاب وزارة الداخلية بتعطيل الانتخابات وتوقفها في النجف الأشرف والكوفة^(٦٣). وفي التقرير اللاحق للنصف الثاني من شهر تشرين الثاني اعلم متصرف اللواء الوزارة باستقالة الهيئات الانتخابية (الهيئات التفتيشية) في النجف الأشرف والكوفة، وعدم إمكانية تشكيل هيئات بديلة، إذ "كلما تم تعيين هيئة للتفتيش تستعفي من المداخلة "وعلية" فان أمور الانتخاب في هذا اللواء متوقفة ... ونتنظر وصول تعليماتكم لنكون على بصيرة من الأمر^(٦٤) .

لم يتوقف الأمر في النجف الأشرف عند هذا الحد، بل توالى صدور الفتاوى الجديدة، وفي نفس الوقت تشدد رجال الدين في تحريمهم للانتخابات إذ لم تستجب الحكومة إلى مطالب الحركة الوطنية المعارضة وهي :

١. رفض المعاهدة وإعلان بريطانيا حركة العراق .
٢. العفو عن المنفيين.
٣. السماح للحزب الوطني بالعمل وإطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات .
٤. إلغاء الأحكام العرفية .
٥. سحب المستشارين من الألوية الى بغداد^(٦٥) .

فأعلن المرجع الديني السيد ابو الحسن الأصفهاني في فتواه الجديدة: "إلى إخواننا المسلمين ان هذا الانتخاب يمت الأمة الإسلامية فمن انتخب بعد ما علم بجرمة الانتخاب حرمت عليه زوجته وزيارته ولا يجوز رد السلام عليه ولا يدخل حمام المسلمين هذا ما أدى إليه رأينا والله العالم بالصواب"^(٦٦) .

واصدر المرزا محمد حسين النابيني فتوى جديدة جاء فيها: "لا إشكال في حرمة الانتخاب ومن انتخب فقد عصى وجاء بغضب من الله عظيم"^(٦٧) .

كما أصدرت الهيئة العلمية في النجف الأشرف الفتوى التالية: "لا يجوز الانتخاب ومن انتخب خرج من ربة الإسلام" (٦٨) .

ازدادت حركة المعارضة للانتخابات من جهة والرافضة للنفوذ البريطاني من الجهة الأخرى والتي أخذت تصعد بنشاطها الذي أصبح علنياً، فتم في (١٠ كانون الثاني ١٩٢٣) توزيع المنشورات التي تدعو إلى المقاطعة وطلب الاستقلال بشكل علني في الشوارع العامة في النجف الأشرف، كما أصقت على الجدران في الشوارع الرئيسية في المدينة (٦٩) .

وكرر فعل للنجف الأشرف تجاه قيام السلطات الحكومية بنفي الشيخ مهدي الخالصي، ففي اليوم نفسه أعلن الإضراب العام، وأغلقت الأسواق وتجمهر الأهالي، وأعلن رجال الحوزة الدينية تضامنهم مع الشيخ الخالصي، وإن نفيه إهانة للدين وأهله وصمموا على الهجرة من العراق احتجاجاً على ذلك .

في تقرير سري بعثت به إدارة التحقيقات الجنائية المركزية إلى مستشار وزارة الداخلية عن تطورات الوضع في النجف الأشرف يقول: "... وعلمنا بان رجال الدين أصدروا أوامرهم بإغلاق المحلات بعد ظهر يوم (٢٧ حزيران) احتجاجاً على نفي الخالصي وقد تجمعوا في صحن الإمام علي (عليه السلام) وكان في مقدمتهم السيد أبو الحسن الأصفهاني، والمرزا محمد حسين النابيني، وسيد محمد الفيروزآبادي، وسيد علي الشهرستاني، والشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ احمد كاشف الغطاء، والمرزا احمد الخراساني وآخرون غيرهم ومعهم ما يقرب الـ (١٠٠٠) من طلبة العلوم الدينية والأتباع، وأدوا الزيارة وابتهلوا لنصرة الإسلام، ثم غادروا النجف الأشرف إلى مسجد السهلة في الكوفة للاعتكاف ليلة واحدة.. (٧٠) .

في اليوم التالي (٢٨ حزيران) غادر كل من السيد أبو الحسن الأصفهاني، والمرزا محمد حسين النابيني، والمرزا علي الشهرستاني، والسيد

عبد الحسين الطباطبائي، والسيد حسن الطباطبائي، والمرزا عبد الحسين بن المرزا محمد تقي الشيرازي، والشيخ جواد صاحب الجواهر، والمرزا احمد الخراساني، والمرزا مهدي الخراساني، ومعهم (٢٥) شخصا آخرون من أتباعهم^(٧١) الكوفة عن طريق نهر الفرات بواسطة الزوارق النهريّة متوجهين إلى كربلاء التي وصلوها فجر اليوم التالي عن طريق طويريج^(٧٢). وفي (١ تموز) تم سفر رجال الدين إلى بغداد ثم غادروها بواسطة قطار خاص إلى خانقين ومنها إلى إيران.

كان هدف رجال الدين الأساسي هو تنظيم هجرة جماعية واسعة للمجتهدين وأتباعهم من اجل إحراج موقف الحكومة العراقية التي سعت إلى منعهم من التدخل في الأمور السياسية التي تخص مصالح مقلديهم. لكن خطوة رجال الدين هذه لم تستكمل أبعادها بالشكل الذي أرادوه لها، إذ لم يوافق عدد منهم على الهجرة على الرغم من تأييدهم لزملائهم المهاجرين^(٧٣) أولاً، كما ان الخطة التي وضعتها السلطات الحكومية ومن ورائها الإدارة البريطانية في استكمال عزل مدينة النجف وقياداتها الدينية قد أتت بثمارها في هذا الوقت ثانياً.

إذ سبق وان قام السيد ابو الحسن الأصفهاني بإرسال كتاب إلى السادات ورؤساء العشائر التي حول النجف والفرات الأوسط بواسطة السيد هادي زوين والحاج حمود في (١٢ حزيران ١٩٢٣) ليبلغوهم باستمرار تحريم الانتخابات والتمسك بالفتاوى الصادرة جاء فيه: "بلغوا كما أمرتكم سادات الشامية ورؤساءها إني قد بينت غير مرة تحريم الانتخابات في الوقت الحاضر ويقيناً بلغكم ذلك فالمأمول فيكم ما هو المعهود فيكم من التمسك بعري الشريعة المطهرة وان لا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار ولا ترتدوا على أعقابكم فتقلبوا خاسرين ولاشك ان من دخل هذا الانتخاب او ساعد عليه أدنى مساعدة فهو كمن حارب الله ورسوله"^(٧٤).

ان هذا الرسالة وان كانت موقعة من السيد ابو الحسن الأصفهاني إلا أنها كانت تعبر عن قلق رجال الدين بشكل عام عن التغير الذي أخذ يتسرب إلى مواقف الكثير من الشيوخ ورؤساء العشائر خلال زيارة الملك فيصل إلى مناطقهم على الرغم من صدور التأكيدات الجديدة باستمرار تحريم الانتخاب. وقد كان ذلك القلق في محله، فقد كانت خطب الملك فيصل في زيارته تهدف الى تعزيز موقف الحكومة في الانتخاب^(٧٥)، وعن طريق التهديد أحيانا والترغيب أحيانا كثيرة. ففي جولته في الألوية الجنوبية التي بدأت اعتبارا من (١٨ حزيران ١٩٢٣) التي زار فيها مدينة الكوت، والعمارة، والبصرة، ثم الناصرية، الديوانية، والحلة، وعاد إلى بغداد في (٢٩ حزيران)، قال في كلمته التي ألقاها في البصرة: "... إن فكرة عرقلة مشروع انتخاب المجلس التأسيسي هي فكرة غير ناضجة ولاستند إلى أي حقيقة، وللحكومة ان تزيلها بالطرق المشروعة.."^(٧٦). وفي زيارته للديوانية التقى الملك بالعديد من شيوخ الفرات الأوسط، وقد اقساموا له بتفانيهم في اتباع سياسته وأنهم طوع إرادته^(٧٧). وكان الملك علي يقين تام انه إذا استطاع استمالة الشيوخ وفصلهم عن رجال الدين سيتمكن من إجراء الانتخابات وبالشكل الذي يرضه.

وفعلًا تغير موقف شيوخ العشائر وأتباعهم بما يتوافق مع رغبة الملك فيصل والحكومة العراقية. ويتضح ذلك من خلال اللقاء الذي جرى بين مجموعة من شيوخ العشائر والسادات مع العلماء ليلة اعتكافهم في مسجد السهلة. إذ زار العلماء في الساعة الثامنة مساءً في المسجد مجموعة من شيوخ العشائر منهم عمران الحاج سعدون، وعلوان الحاج، وسماوي الجلوب، وعبد الواحد الحاج سكر، ومرزوق العواد، وغيرهم وطلبوا منهم عدم مغادرة العراق ووعدهم بتنفيذ كل أوامرهم، وان هناك استعدادات خاصة أعدت، وان العشائر القريبة مستعدة للقيام بالثورة"^(٧٨). إلا أن العلماء رفضوا هذا العرض، يقيناً منهم بعدم جديته، وإن الشيوخ اختاروا الوقوف

إلى جانب الحكومة، بعد ان نجحت في عزلهم عن قياداتهم الدينية .
و فعلاً لم ينفذ شيوخ العشائر وعودهم واختاروا الموقف الحكومي أو
في أحسن الأحوال الوقوف موقف المتفرج من الحدث. وهم بذلك فضلوا
عدم الاصطدام مع الحكومة على الوفاء بالتزاماتهم التي قطعوها لقياداتهم
الدينية. ويوحى لنا هذا الموقف بنفس الموقف الذي اتخذته العشائر القريبة من
النجف خلال حصار النجف من البريطانيين أثناء حركتها ضدهم في (١٩ آذار
١٩١٨) الذي وقفت فيه العشائر موقف المتفرج حتى نهاية الحصار وإعدام
الثوار وفيهم، بالرغم من بعض الاختلاف في أطراف صورة الحدث إلا أن
النتيجة واحدة .

وهكذا أثرت السياسات الحكومية وسلطات الإدارة البريطانية في الحد
من نشاطات القيادات الدينية وتأثيراتها المباشرة على الجماهير. إذ أثرت هجرة
رجال الدين بشكل كبير في مواقف النجف والحوزة الدينية، فضلاً عن
المعارضة العراقية، إذ أصبحت نشاطاتها ذات مواقف دفاعية، وأصبحت تمثل
ردود فعل للسياسات الحكومية والسلطة البريطانية، لأنها لم تكن تمتلك
الوسيلة الفعالة لتحريك الحدث، تلك الوسيلة التي كان يجيدها كبار رجال
الدين المهاجرين بشكل رائع، عن طريق فهم دور الشعب في خلق الحدث، أو
تغييره، كما ظهر في أحداث سابقة^(٧٩). وبسبب ذلك انكفاً وضع النجف
بشكل واضح واتجه نحو الركود فانعكس ذلك على الأوضاع العامة في المدينة،
فضلاً عن دورها الاجتماعي ونشاطها الاقتصادي^(٨٠).

ففي ظل غياب القيادة الدينية في النجف الأشرف فقدت المدينة احد
المحركات الأساسية للفعل السياسي فيها، فلم تكن دائرة مواقفها السياسية
كبيرة ومؤثرة في مجرى السياسة العراقية كما كانت في السابق، فضلاً عن أن
المعارضة فيها تراجعت تحت ظل الرقابة الحكومية واستعدادها الدائم للتكامل
بها، بالإضافة إلى انتقال بعض عناصرها إلى الصف الموالي للحكومة سعياً

وراء مصالحها الخاصة أو لنيل المكاسب، كما انتقل بعض أقطابها البارزين إلى العمل السياسي في العاصمة بغداد ضمن احد الأحزاب السياسية العاملة أو بصفة وزراء أو نواب فكانت معارضتهم للسياسة الحكومية لا تتجاوز المواقف الفردية أو ضمن مواقف الأحزاب البرلمانية العاجزة التي أصبحت تسعى إما للوصول للسلطة أو للاحتفاظ بها بدلا من السعي وراء مصالح الجماهير الواسعة التي فوضتهم للمطالبة بحقوقها.

تمت عودة رجال الدين إلى العراق في (٢١ نيسان ١٩٢٤) عن طريق خانقين، بعد إتمام الانتخابات ومصادقة المجلس المنتخب على المعاهدة، فوصلوا بغداد في اليوم التالي، حيث غادروها يوم (٢٤ نيسان) إلى النجف الأشرف. بعد ان التقت آراء جميع الأطراف من الملك فيصل، والمندوب السامي، والحكومة العراقية، والسفير البريطاني في طهران، فضلاً عن رغبة رجال الدين أنفسهم، على عودتهم إلى العراق^(٨١)، على أن تتم بعد افتتاح المجلس التأسيسي ومصادقته على المعاهدة العراقية البريطانية، بعد ان اشترط عليهم أن يقدموا التعهدات الصريحة والعلنية للحكومة العراقية بعدم التدخل في السياسة^(٨٢).

الملخص

تعد النجف الأشرف مدينة تاريخية ودينية مقدسة، لها مكانتها الخاصة ليس في العراق فحسب وإنما في الوطن العربي والعالم الإسلامي، ومدينة بهذه المكانة المحلية، والإقليمية، والعالمية المتميزة، كان يفترض ان تأخذ مكانتها الحقيقي في التشكيل الإداري للعراق. لا ان توضع في تشكيل إداري ضيق ومعزول لم تتجاوز فيه حجمها كقضاء تابع في أحسن الأحوال.

ان التشكيل الإداري الضيق والمعزول الذي وضعت فيه مدينة النجف الأشرف لم يكن عفويًا، بل كانت هناك أسباب كامنة وراء السياسات

الخاصة بسلطات الاحتلال والانتداب البريطاني، ومن بعدها الحكومات العراقية، التي قضت بوضع المدينة في تشكيل إداري ضيق يمنع تحقيق الاتصال بين النجف الأشرف والتجمعات العشائرية التي حولها للحد من تأثيراتها الروحية، والنفسية، والاجتماعية، والسياسية، وإمعاناً في إضعافها اقتصادياً. كما ان التعديلات الإدارية التي جرت لاحقاً، على الرغم من انها كانت ذات مردود ايجابي لمصلحة المواطن والإدارة الحكومية على حدٍ سواء، إلا انها لم تكن لترقى إلى مستوى أهمية مدينة النجف الأشرف وقدسيتها. اعتمد البحث على الوثائق العراقية الرسمية غير المنشورة بالدرجة الأولى، وتم معالجته ضمن المحاور التالية:

أولاً: التشكيل الإداري للنجف الأشرف للفترة ١٨٦٤ - ١٩٢٤

١. التشكيل الإداري في العهد العثماني الثاني .
 ٢. التشكيل الإداري خلال فترة الاحتلال البريطاني .
 ٣. التشكيل الإداري بعد قيام الحكم الوطني سنة ١٩٢١ .
- ثانياً: ضيق التشكيل الإداري للنجف والأنشطة السياسية لرجال الدين :
١. التصدي للهجمات الوهابية .
 ٢. معارضة المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ .
 ٣. معارضة ومقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي .

Abstrac

Najaf is a city of historical and sacred religious, have a special status not only in Iraq, but in the Arab world and the Islamic world, and the city of such stature local, regional, and global excellence, was supposed to take its place in the real administrative structure of Iraq. Not be placed in the formation of a narrow and isolated management did not exceed the size of like "continued in the best of circumstances.

The administrative structure and narrow, isolated and placed the holy city of Najaf was not spontaneous, but there were underlying reasons behind the policies of the authorities of occupation and the British Mandate, and after that Iraqi governments, which ruled to put the city in the formation of administrative constraints prevent the achievement of communication between Najaf and tribal groupings around which to reduce the effects of spiritual, psychological, social, political, and persistence in the weakening economy.

The amendments also administrative subsequently held, although they were of a positive effect for the benefit of the citizen and the State Administration of both, but they were not to live up to the level of importance of the holy city of Najaf and sanctity.

The research on the official Iraqi documents is published the first place, and were processed within the following themes:
First: the administrative structure of Najaf Ashraf for the period 1864 – 1924

1. Administrative structure in the Ottoman Empire II.
2. Administrative structure during the period of British occupation.
3. Administrative structure after the establishment of national governance in 1921.

Second: The tight administrative structure of Najaf and the political activities of the clergy:

1. To address the Wahhabi attacks.
2. Opposition to the Iraqi-British treaty of 1922.
3. The opposition boycott of the Constituent Assembly elections.

قائمة الهوامش والمصادر

(١) ورد في باب ما يقال عند قبر أمير المؤمنين (عليه السلام) صفحة ٥٧١، ج ٤ من كتاب الكافي للشيخ الكليني (ت ٣٢٩هـ) " ... أتيتك عائداً من نار استحقها مثلي بما جنيت

على نفسي، أتيتك ابتغي بزيارتك فكافك رقبتني من النار، أتيتك هارباً من ذنوبي التي احتطبتها على ظهري اتيتك وافداً لعظيم حالك ومنزلك عند ربي فأشفع لي عند ربك فإن لي ذنوباً كثيرة وإن لك عند الله مقاماً معلوماً وجاهاً عظيماً وشأناً كبيراً وشفاعة مقبولة وقد قال الله عز وجل: (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) اللهم رب الارباب صريخ الاحباب اني عدت بأخي رسولك معاذاً فكفك رقبتني من النار آمنت بالله وبما انزل اليكم ...". كما ورد في باب فضل زيارة أمير المؤمنين (عليه السلام) صفحة ١٠٧، ج ٦ من كتاب تهذيب الاحكام للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) "... قال رسول الله (صلى الله عليه واله) لعلي (عليه السلام): يا أبا الحسن ان الله جعل قبرك وقبر ولدك بقاعاً من بقاع الجنة وعرصات من عرصاتها، وان الله عز وجل جعل قلوب نجباء من خلقه وصفوة من عباده تحن اليكم وتحتمل المذلة والاذى فيكم، فيعمرون قبوركم ويكثرون زيارتها تقرباً منهم الى الله ومودة منهم لرسوله، أولئك يا علي المحضوضون بشفاعتي والوارد من حوضي ﴿وهم﴾ زواري وجيراني غداً في الجنة..." وينقل الشيخ الصدوق في (ت ٣٨١هـ) في كتاب علل الشرائع، ص ٥٨٥، ج ٢، عن لسان النبي ابراهيم (ص) عن موقع النجف الأشرف "... ان الله يحشر من هذا المكان سبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب يشفع الرجل منهم لكذا وكذا. "

(٢) يشير السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة الى ان السيد ميرزا محمد أمين الأسترابادي (ت ١٠٢١ هـ / ١٦١٢ م) المعروف بـ (المحقق الأسترابادي) الذي هو رأس الأخباريين في بداية القرن الحادي عشر الهجري ، بأنه أول من طعن بالاجتهاد والمجتهدين في كتابه (الفوائد المدنية في الرد على من قال بالاجتهاد والتقليد) داعياً الى العمل بمتون الأخبار ، طاعناً بالأصوليين بلهجة شديدة ، زاعماً أن إتباع العقل والإجماع ، وان اجتهاد المجتهد ، و تقليد العامي ، بدع و مستحدثات. محسن الأمين أعيان الشيعة ، ج ٩، ص ١٣٧. وعلى اثر ذلك احتدم الخلاف بين المناصرين للعمل بمتون الأخبار ، والداعين الى الاجتهاد والتقليد ، و عرف هذا الخلاف بين المدرستين بـ (الصراع الأخباري الأصولي). وكانت مدينة كربلاء ساحتها الرئيسة للفترة (١١٥٠ - ١٢١٢ هـ / ١٧٣٧ - ١٧٩٧ م) ، و انتهت المعركة الفكرية الى انتصار الفكر الأصولي ، و انتقال المركز الأكاديمي الأول للفكر الشيعي من كربلاء الى النجف. للاطلاع على تفاصيل الخلاف الفكري بين الأخباريين والأصوليين أنظر: محمد باقر الصدر ، المعالم الجديدة للأصول غاية الفكر، (قم، مطبعة شريعت، ١٣٧٩ هـ)، ص ص ٩٨ - ١١٢ ؛ محمد

بحر العلوم، الدراسة وتاريخها في النجف، بحث ضمن موسوعة العتبات المقدسة، (بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ١٩٨٧)، قسم النجف ج٢، ص ص ٩٨-١١٢.

(٣) وهو قبول رأي الغير المستند إلى الاجتهاد. ويشترط على كل فرد بالغ عاقل ان يقلد في أحكامه الشرعية احد المجتهدين الأحياء، حيث لا يجوز تقليد المجتهد المتوفي ابتداءً، ولا يجوز ان يبقى شخص من دون تقليد إلا إذا كان محتاطاً او مجتهداً بنفسه .
(٤) كانت الوحدات الإدارية الكبيرة التي انقسمت عليها الدولة العثمانية تسمى (بالأيات). وقد استبدل نظام الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ اسم (الأيالة) بالولاية وأصبحت الأيات تعرف بالولايات .

(٥) عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، (قم: ١٤٢٥هـ، المكتبة الحيدرية)، ج٧، ص ص ١٦٧-١٧٠؛ يوسف كركوش الحلبي، تاريخ الحلة، القسم الأول، (النجف الأشرف: المطبعة الحيدرية، ١٩٦٥)، ص ١٤٧؛ جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص ص ١١٦-١١٧ .

(٦) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص ص ١٢٦-١٢٧ .
(٧) غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ترجمة عطا عبد الوهاب، (لندن: دار اللام، ١٩٨٨)، ص ٢٠٦.

(٨) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، ط٢، (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧١)، ص ١٠٧. كان من أبرزهم الشيخ عطية ابو كلل، وكان على صلة قوية مع البريطانيين، وله مراسلات كثيرة واتصالات مبكرة معهم، وتحتوي ملفته الشخصية في أ. و. د. المرقمة ٢٦ / ٤ والمعنونة " Atya abu kill " في ١٩١٨ على ٩٢ وثيقة تتعلق بهذه الاتصالات.

(٩) غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ص ص ٢٠٧-٢٠٨ .
(١٠) حميد خان ابن أسد خان الملقب بنظام العلماء، ولد في النجف الأشرف سنة ١٨٩٠ بعد ان هاجرت عائلته ذات الجاه والثراء من إيران إلى العراق سنة ١٨٤٠. كانت له علاقات حسنة مع الكثير من العلماء والوجهاء في النجف الأشرف، وفي الوقت نفسه كان موضع ثقة البريطانيين و احد أعوانهم المخلصين. عين معاون للحاكم السياسي في النجف الأشرف في (١ آب ١٩١٧)، ثم متصرفاً للواء كربلاء في (٧ شباط ١٩٢١)، انتخب نائباً عن لواء كربلاء سنة ١٩٤٣ حتى وفاته في بغداد (٢٣ كانون الأول

(٣٢٤) الوضع الإداري لمدينة النجف الأشرف وأثره في النشاط السياسي للحوزة العلمية

(١٩٤٣). وقد دفن في الصحن الحسيني. أعقب بنتاً واحدة تزوجها ضياء جعفر. أ. و.
د. ملفه ترتيبات الإدارة العامة في كربلاء المرقمة ٢ / K ، 34 - 35 P ؛ المس بيل،
المصدر السابق، ص ١١٨ ؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،
ج٥، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٧)، ص٣٠٧.
(١١) عبد الرزاق الحسني، ثورة النجف الأشرف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال، ط٤،
(صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٨٢)، ص١٢.
(١٢) من خلال اطلاعي على الكثير من الوثائق البريطانية والعراقية التي تخص الإدارة مثل
ملفة :

"General Administration Reorganization of the Administrative Arrangements in Iraq " , File No. 1 / 2 , 1921.

وملفة :

" General Administration Arrangements at Karbala " , File No. 2/K, 1921

المحفوظة في أرشيف وزارة الداخلية، وجدت ان كل الوثائق تشير إلى ان اسم اللواء
هو (الشامية Shamiyh) والاسم الرسمي للضابط الذي يقوم بإدارته (Political officer Shamiyh)
ولم ترد أي إشارة للاسم الذي يستخدم في اغلب المصادر العراقية خطأ والذي هو (لواء النجف الأشرف والشامية) او (لواء عموم النجف
الأشرف والشامية) .

(13) M. I. General Administration Reorganization of the Administrative Arrangements , File No. 1 / 2 , p. 32 .

(١٤) ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر
الخياط، ط٦، (بغداد: مطبعة أركان، ١٩٨٥)، ص١٨٤.

(15) M. I. General Administration Reorganization of the Administrative Arrangements , File No. 1 / 2 , p. 29-31

؛ مذكرات الكابتن مان، ترجمة: كاظم هاشم الساعدي، (بيروت: مؤسسة العارف،
٢٠٠٢)، ص ١٢٦ ؛ ارنلد. تي. ولسون، المصدر السابق، ص٢٩٦-٣٠١ ؛ المس بيل،
المصدر السابق، ص٢٣٣ .

(١٦) محمد علي كمال الدين، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، ص ص٨٧-٨٩ ؛ حسن
الاسدي، ثورة النجف الأشرف، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥)، ص٣٨٤ .

الوضع الإداري لمدينة النجف الأشرف وأثره في النشاط السياسي للحوزة العلمية (٣٢٥)

(١٧) إلمر هولدين، ثورة العراق ١٩٢٠، ترجمة فؤاد جميل، (بغداد: مطبعة الزمان)، ص ٢٥١ - ٢٥٣ .

(١٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط ٧، ج ١، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨)، ص ١٨.

(19) M. I. General Administration Arrangements at Karbala , File No. 2 / k , p. 28.

(20) M. I. Administration Arrangements , Confidential Telegram from Ministry of Interior to Hamid Khan , Dated , 7th February 1921 , File No. 2 / K .

(21) M. I. Proceeding of the Council of Ministers Meeting , for March , 1921 ،

جلسة يوم الاثنين (١٦ مايس ١٩٢١م / ٨ رمضان ١٣٣٩هـ). File No. 33 / 2 / 10 to 23 / 2 / 22

(22) M. I. " Question Boundaries Between Hillah, Karbala , Shamyah", Memorandum from Ministry of Interior to the Mutasarrif Karbala and the Division at Adviser Hillah Liwa , No. 8990 at 15th may, p. 20 , File No. 4 / 5 .

تحتوي هذه الملفة على ١٤٥ وثيقة تخص الموضوع.

(23) M. I. Confidential Memorandum from Office of the Mutasarrif Karbala to the Ministry of Interior , Baghdad , No. 254 / c. 2 , Dated 13th July 1921. File No. 4 / 5 , p. 28 - 30 .

(٢٤) الشعبة هي اصغر تشكيل إداري كان معمولاً به، وهي تعادل القسبة.

(25) M. I. Confidential Memorandum from office of the Mutasarrif Karbala to the Ministry of Interior , Baghdad , No. 254 / c. 2 , Dated 13th July 1921. File No. 4 / 5 , p. 30 - 31.

(26) M. I. Question Boundaries between Hillah, Karbala, Shamyah, p.34

أصل الطلب المقدم من الموقعين أعلاه في ٩ تموز ١٩٢١.

(27) M. I. General Administration Arrangements at Karbala, p. 64.

كتاب وزارة الداخلية المرقم ٣٥٣٤ في ١٩ شباط ١٩٢٢.

(28) M. I. Memorandum, From Mutasarrif Karbala Liwa to his Excellency the Minister of Interior, Baghdad, No. nil, Dated nil, File No 2 / k, p. 69.

(٣٢٦) الوضع الإداري لمدينة النجف الأشرف وأثره في النشاط السياسي للحوزة العلمية

(29) M. I. Question Boundaries Between Hillah, Karbala, Shamyah, كتاب متصرفية لواء كربلاء المرقم ٢٠٤٦ في (٣٠ آذار ١٩٢٢) file No. 4 / 5 , p. 77 .
إلى وزارة الداخلية (١٩٢٢)

(30) Ibid, p. 79. هـ. شعبان ١٣٤٠ / ٢٢ نيسان ١٩٢٢

(31) Ibid, p. 88. - تشرين الأول ١٩٢٢

(32) Op. Cit, p95, كتاب متصرفية لواء كربلاء المرقم ٨٨٥٥ في ٩ كانون الأول إلى وزارة الداخلية. ١٩٢٢

(33) M. I. Re- Organization of the Middle Euphrates , Memorandum , Confidential , from Adviser to the Ministry of Interior to the Administrative Inspector , Hillah and Diwaniyah , No. c / 910 , Dated 23th may 1923 , File No. S / 1 / 2 , p. 1 .

(34) M. I. Memorandum , Confidential , Office of the Administrative Inspector , Hillah to the Adviser M. I. , No. 349 , Dated 28th may 1923, File No. S / 1 / 2 , p. 2 - 7.

(35) M. I. Administration Arrangements, Memorandum From Office of the Mutasarrif Karbala Liwa to the Ministry of Interior, No.4482 Dated 29th June 1924 , File No. 2 / K , p. 93.

(36) Ibid, p.100، كتاب ديوان رئاسة مجلس الوزراء السري المرقم ١٩١٢ في (٢٥ آب ١٩٢٤) الموجه إلى وزير الداخلية.

(37) M. I. Memorandum ,Secret, from Acting Adviser of Ministry of Interior to Secretary Council of Ministers , No. nil , Dated 30th August 1924 , File No. 2/ k , p. 102 - 106.

(38) M. I. Memorandum , Secret from Office of the Administrative Inspector, to the Adviser Ministry of Interior No. 1244, Dated 30th August 1924, File No. 2/ k.

(٣٩) أ.و.د. تقرير التفتيش الإداري لناحية الكوفة لسنة ١٩٣٧ المرسل بكتاب الهيئة التفتيشية الرابعة المرقم ٧٦٣٧ في ١٥ كانون الأول ١٩٣٧ إلى وزارة الداخلية / هيئة التفتيش الإداري، ملفه " تفتيش الكوفة " .

(٤٠) د. ك. و. الداخلية، الملف رقم ٧٦٣٩ " تفتيش النجف الأشرف "، المذكرة السرية للمفتش الإداري عبد المجيد علاوي المرقمة ٢٠٨ في (٢٧ اب ١٩٥١) المرفوعة إلى هيئة التفتيش الإداري في وزارة الداخلية .

الوضع الإداري لمدينة النجف الأشرف وأثره في النشاط السياسي للحوزة العلمية (٣٢٧)

(٤١) د. ك. و. ملفه " تفتيش الكوفة "، المرقمة ٨٢٢٣ الداخلية، تقرير المفتش الإداري عبد الرزاق شكاره المرقم ٦١ في ٢٣ مايس ١٩٥٣.

(٤٢) نص المرسوم الجمهوري المرقم ٤٢ الصادر في ٢٩ شباط ١٩٧٦ على فك ارتباط قضاء النجف الأشرف عن محافظة كربلاء وجعله مركزاً لمحافظة جديدة باسم محافظة النجف الأشرف، ترتبط معها الوحدات الإدارية الميينة في الجدول رقم (٢).

(٤٣) تطلق كلمة الإخوان على سكان البادية من الوهابيين الذين تركوا حياة البادية و السكن في الخيام التي تسمى عندهم بـ (الجاهلية) واستقروا في بيوت من الطين سميت بـ (هجرة) إشارة الى ما يعتقدون بأنهم هجروا الحياة المكروهة الى حياة أخرى محبوبة تُشبه الإسلام في أيامه الأولى. و الإخوان لا تعرف قلوبهم الرحمة ولا يفلت من يقع تحت أيديهم من أسير او مستجير، فهم وسائل الموت و الخراب أينما حلوا. و قد تشرب هؤلاء بالكثير من المبادئ و التعاليم المناقضة للإسلام، حتى اعتقدوا أنهم هم أهل الدين، و ما سواهم في ظلاله، فهم يعتقدون ان أهل الحضرة ضالون، و غزوا المجاور واجب، و هم ينكرون تطويل الثياب و الشارب و لبس العقال، ثم أصبوحا يجرمون كل ما لا يتفق و أهواهم. حافظ و هبه، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط٥، (القاهرة: لجنة التأليف و الترجمة و النشر، ١٩٦٧)، ص ص ٢٨٩ - ٢٩١.

(٤٤) و قد أسفر التحقيق الذي قامت به الحكومة العراقية عن ان العشائر العراقية قد خسرت في هذه الغارة (٦٩٤) قتيلاً، و (١٣٠) رأساً من الخيل، و (٢٥٣٠) جملاً، و (٣٨١١) حماراً، و (٤٣٠١٠) رأساً من الغنم و (٨٧١) بيتاً.

(45) Proceedings of the Council of Ministers Meetings for March 1922, File No. 23 / 2 / 108 to 23 / 2 / 119.

جلسة يوم السبت (٢٨ رجب. ١٣٤ هـ / ٢٧ آذار ١٩٢٢ م) .

(٤٦) تم اختيار كربلاء كمكان لعقد المؤتمر بسبب قرب زيادة منتصف شعبان، و التي يحضر فيها عشرات الآلاف من الزوار من مختلف مناطق العراق للاحتفال بمولد الإمام الثاني عشر المهدي المنتظر، و كان من الممكن ان يتم عقد هذا المؤتمر في النجف الأشرف لولا قرب هذه المناسبة .

(٤٧) الشيخ محمد مهدي الخالصي، في سبيل الله، مذكرات شخصية محفوظة لدى الشيخ مهدي الخالصي، ورقة (٣٧٦) .

- (٣٢٨) الوضع الإداري لمدينة النجف الأشرف وأثره في النشاط السياسي للحوزة العلمية
- (٤٨) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ج١، (بغداد: مطبعة الفلاح، ١٩٢٤)، ص ٣٩١-٣٩٢.
- (٤٩) لمزيد من المعلومات عن المعاهدة (١٩٢٢) وأثرها في السياسة الداخلية انظر: فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية أثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧).
- (50) Historical summary Percy Co "in Bell's Letters. Vol. 2, P. 536 .
- (٥١) جريدة المفيد، ٢٤ مارس ١٩٢٢ .
- (٥٢) د. ك. و.، البلاط الملكي، مضابط رفض الانتداب البريطاني على العراق ملف رقم (٣٩٩٨)، و (٧)، ص (١٢) .
- (٥٣) د. ك. و.، البلاط الملكي، مضابط رفض الانتداب البريطاني على العراق ملف رقم (٣٩٩٨)، و (٩)، ص (١٤).
- (54) Ministry of Interior. Majlis Tassisi Karbala Liwa. Fill No. 10 - K-2. P. 8.
- برقية متصرف لواء كربلاء السرية الى وزارة الداخلية المرقمة (٥٥٩٤) في (٣١) تموز ١٩٢٢ .
- (٥٥) جريدة المفيد، المصدر السابق .
- (٥٦) يعتبر هذا الرقم كبير جدا إذا قيس بحجم مدينة صغيرة ومسورة كالنجف الأشرف في ذلك الوقت .
- (٥٧) جريدة المفيد، ٢٢ آب ١٩٢٢ .
- (٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٦ .
- (59) Proceeding of the Council of Ministers Meetings. for October 1922. File No.23-2-182 to 23-2190
- جلسة يوم الثلاثاء (١٨ صفر ١٣٤٠هـ / ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢م) .
- (٦٠) د. ك. و.، البلاط الملكي، المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢، ملف رقم (٥١٦٦) و (١٣) ص (٦٨-٧٣) .
- (61) Ministry of Interior. Majlis Tasisi. Karbala Liwa. File No. 10-K-2. P.3.
- ؛ جريدة المفيد، العدد (٩٢) في ٨ آب ١٩٢٢ . P.3.
- (٦٢) د. ك. و. وزارة الداخلية، ملف الانتخابات وفتاوى علماء النجف الأشرف ضدها المرقمة (٢٦١٩) و (١١، ٩، ٣، ٢، ١) .

الوضع الإداري لمدينة النجف الأشرف وأثره في النشاط السياسي للحوزة العلمية (٣٢٩)

(63) Ministry of Interior, Baghdad, File No. 48/k- 4 .

التقرير العمومي المختص بلواء كربلاء عن (١ تشرين الثاني لغاية ١٥ منه) المرسل لوزارة الداخلية برقم (٨٨٢١) في ٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٢٢ .

(٦٤) Ibid. التقرير العمومي المختص بلواء كربلاء عن (١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ لغاية ٣٠ منه) المرسل لوزارة الداخلية برقم (٨٨٢١) في (٧ ديسمبر / كانون الأول ١٩٢٢) .

(٦٥) محمد مهدي البصير ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٨٥ .

(٦٦) د. ك. و. وزارة الداخلية، الانتخابات والعشائر ، ملف رقم (٢٦١٨) و (٦) ص (٨) .

(٦٧) المصدر نفسه .

(٦٨) المصدر نفسه .

(69) Ministry of Interior, Baghdad, File No. 48 / k - 4

التقرير العمومي المختص بلواء كربلاء عن (١ جنوري / كانون الثاني ١٩٢٣ لغاية ١٥ منه) المرسل لوزارة الداخلية بالرقم (٥١٨) في (١٢ كانون الثاني ١٩٢٣) .

(70) M.I.S.R.S.U., From Criminal Investigation Department to the Ministry of Interior ,Dated , 28th June , 1923 , No. S.B. 1037/6/16. The Ulama, File, No.9/18

(71) M.I., Telegram No. Nil Dated, 28/6/23, From Mutasarrif Karbala, to Interior, File No. 9/18

وقد بعثت إدارة التحقيقات الجنائية المركزية لشرطة العراق بتقرير سري وعلى الفور إلى مستشار وزارة الداخلية في (٢ تموز ١٩٢٣) و برقم (س ب ١٠٦٨) ذكرت فيه أسماء أتباعهم الآخرين.

(72) M. I. The Ulama , File No. 9/18 .

كتاب متصرفية لواء كربلاء السري إلى وزارة الداخلية المرقم (١٠٥٠) في (٣٠ حزيران ١٩٢٣) .

(٧٣) يحتفظ الباحث بالعديد من المراسلات الشخصية السرية التي جرت بين البعض ممن حُسبوا على العلماء من رجال الدين وبين المستر كورنواليس المستشار البريطاني لوزير الداخلية والتي تخص الموضوع .

(٧٤) د. ك. و. ، وزارة الداخلية ، الانتخابات وفتاوى علماء النجف ضدها ، ملف رقم (٢٦١٩) و (١٩) ص (٦-٣) .

(٣٣٠) الوضع الإداري لمدينة النجف الأشرف وأثره في النشاط السياسي للحوزة العلمية

(٧٥) د. ك. و. ، البلاط الملكي ، سير الانتخابات ، ملف رقم (١١٠٨) ، و(٣٣) ، ص (٤٧).

(٧٦) جريدة العراق ، ٢ تموز ١٩٢٣ .

(٧٧) المصدر نفسه ، ٣٠ حزيران ١٩٢٣ .

(78) M.I.S.R.S.U., From Criminal Investigation Department to the Ministry of Interior ,Dated , 28th June , 1923 , No. S.B. 1037/6/16. The Ulama, File, No.9/18

(٧٩) مثل حملات الجهاد عام (١٩١٤). والاستفتاء عام (١٩١٨) ، وأحداث الثورة العراقية الكبرى عام (١٩٢٠) والتصدي للانتداب والمعاهدة عام (١٩٢٢) ومقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي عام (١٩٢٣).

(80) M. I. Telegram No. Nil , Dated. 28/6/1923. From Interior, to Mutasarriif Karbala , The Ulama , File No. 9 / 18 .

(٨١) للاطلاع على المراسلات الخاصة بالموضوع ما بين الملك والسفارة البريطانية ، وما بين السفارة البريطانية في بغداد وطهران ، وما بين المجتهدين في النجف الأشرف وفي قم وطهران انظر:

"أ. و. د 9/18 (The Ulama , File No. 9/18). ، تحتوي الملفة على العشرات من الوثائق الخاصة بهذه المراسلات.

(82) Ibid , Memorandum From The Royal Court, The Diwan , Baghdad , to Sir Henry Dobbs , Dated 4/5th , February , 1924